الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية | العدد (14) مارس 2023م | السنة الثانية

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شـراكــة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

الآثار المتوقعة لرفع سعر الدولار الجمركي

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن | facebook.com/107194314898407 | Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

- هيئة التحرير 3
- الافتتاحية 4
- من نحن 5
- قواعد النشر في المجلة 6
- الإعلان في المجلة 7
- أخبار الرابطة:
  - تقرير ورشة الآثار المتوقعة لرفع سعر الدولار الجمركي وإجراءات مقترحة لزيادة الموارد المالية 8
  - الرابطة الاقتصادية في زيارة للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 11
- شخصية اقتصادية: م/ أحمد ناصر عبدالحق السراري - مدير شركة السراري للتجارة 15
- تحليل أسعار الصرف لشهر فبراير 2023 20
- تطورات اقتصادية:
  - الإجراءات المالية والنقدية اللازمة لزيادة الموارد العامة وتحقيق استقرار أسعار الصرف وأسعار السلع | د. محمد حسين حلبوب 25
  - الآثار المتوقعة لرفع سعر الدولار الجمركي وإجراءات مقترحة لزيادة الموارد المالية | م. فضل محسن البان 29
  - المزاد المعلن وأسعار بعض السلع الاستهلاكية | د. نهال عكبور 31
  - أولويات التنمية وإعادة الاعمار في اليمن | أ. نبيل حسن الفقيه 36
- تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر فبراير 2023 40
- مقالات اقتصادية:
  - ليكن العام 2023 عام السماد العضوي | م. عبد القادر خضر السميطي 36
  - التطورات في شركات الصرافة | أمير ردفان عبدالله صالح 45
  - الاقتصاد الإبداعي | د سامي محمد قاسم 46
  - أساس الابداع والعطاء هو الاختيار الصحيح للشخص المناسب في المكان المناسب | أ. وسام وادي 48
- تجارب تنموية: اندونيسيا.. الخروج من رحمة تقلبات النفط إلى التنويع الاقتصادي | د. سامي محمد 39
- إلى من يهمه الأمر: أنقذوا مؤسسة مياه عدن من الانهيار | د. حسين الملعسي.. 49 53 55

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

الافتتاحية

الحمد لله الذى علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم وبعد،،،

الوديعة وصلت ولكنها ليست الحل للكارثة الاقتصادية في البلد انها متنفس مؤقت هكذا وصفها الاخ محافظ البنك المركزي الاستاذ احمد غالب المعبقي وهو محق تماما.

ماذا تعني وديعة المليار دولار لشعب بحجم سكانه الضخم و اقتصاده المنهار ودولة فاشلة ومجزأة اربا.

ان جلبة الحصول على منحة المليار دولار هي ضجة فارغة من المعنى وتدل على عمق الازمة الكارثية التي وصلنا اليها وكأننا كيان اجوف يتسول اكلة وشربه وفرحة من اخرين.

ان قياس عملي لما يمكن ان تقدمة لنا المنحة هو مبعث على الياس والحزن والحسرة.

ماذا يمكن ان ينفع مليار دولار لشعب تعداده أكثر من 30 مليون شخص منهم حوالي أكثر 85٪ فقراء ويحتاجون الى مساعدات غذائية عاجلة و أكثر من 500 ألف انسان في حالة مجاعة حادة وملايين من الامهات والحوامل والمرضعات والاطفال يعانون من سوء تغذية حاد وخيم وفقر دم حاد ناهيك انهم يعيشون في ظروف صعبة في ظل تخلف الخدمات الاساسية وصعوبة الحصول على الماء والنور والدواء والتعليم وغيرها من ضرورات الحياة الانسانية الكريمة.

ماذا يعني مليار دولار لاقتصاد منهار تراجع المنتوج الاجمالي الى اقل من 48٪ وبلا صادرات وبلا ميزانية عامه للدولة وبلا رواتب منتظمة ودون استثمار تنموي وبنية اساسية متهالكة ومدمرة وعملة في غرفة الانعاش و اقتصاد وسوق وعملة مجزأة ...الخ.

ماذا يعني مليار دولار لدولة فاشلة دولة مجزأة الى حكومات و إقطاعيات وتعاني من انقسام سياسي ودستوري وهيكلي عام ...الخ.

لا يمكن التقليل من الدور الذي يمكن ان تلعبه الوديعة فشي احسن من لا شي، ولكن لماذا لا نلفت الى استخدام امكانيات البلد الكامنة لتكون هي مليارات الحل المستدام لمشاكلنا المتراكمة اليس الاعتماد على النفس فضيله.

يا شعب اننا نملك ثروات تحت وفوق الارض ونملك قوة بشرية شبابية هائلة وموقع جغرافي وسوق واسعة ورأسمال كبير مهاجر وهارب بسبب الحرب لو اتفقنا على استثمارها لصالحنا جميعا لما احتجنا لودائع فيها من الجرجرة والإهانة والتكلفة لنا والاجيال الكثير الكثير.

علينا الاعتماد على الذات وتطوير حلول مستدامة نحصل منها على عشرات المليارات من خيرات مهدورة بأيدينا.

- رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية.
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية.
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

مؤسسة الر ابطة الاقتصادية

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الاعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها للأعداد القادمة، إذ يتم تحويل قيمة الاعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الاهلي اليمني رقم(٩٨٦٠٠)، وفيما يلي توضيح عرض قيمة الاعلانات

مكان الاعلان	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الاعلان في الصفحة الاولى المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة A4(٢١سم في ٢٩.٧سم)	٦٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الاولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٦٠٠٠٠ ريال
ثانياً: عرض سعري لمدة ٣ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٥٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
ثالثاً: عرض سعري لمدة ٦ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال

د. بثينة المقالح

المسئول العلمي للرابطة الاقتصادية

أخبار الرابطة

الآثار المتوقعة لرفع سعر الدولار الجمركي واجراءات مقترحة لزيادة الموارد المالية

نظمت مؤسسة الرابطة الاقتصادية يوم الخميس الموافق 16 فبراير 2023م ورشة عمل نقاشية بعنوان الاثار المتوقعة لرفع سعر الدولار الجمركي إجراءات مقترحة لزيادة الموارد المالية، برعاية البنك الاهلي اليمني ومجموعة هائل سعيد انعم.

وفي حفل افتتاح الورشة القى رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية د. حسين الملعسي كلمة أكد فيها أهمية انعقاد الورشة في ظروف اقتصادية صعبة للغاية لمناقشة قضية هامة للخروج برؤية ومقترحات تساعد الحكومة والجهات المعنية على اتخاذ الاجراءات والتدابير المتاحة والتي من شأنها الحد من الاثار السلبية الناتجة عن قرار رفع سعر الدولار الجمركي.

وأشار إلى أن الورشة تناقش اوراق عمل ومداخلات حول الاثار الاقتصادية والمالية لرفع سعر الدولار الجمركي، الاجراءات الاقتصادية لزيادة الموارد المالية، اجراءات مالية ونقدية لزيادة الموارد وتحقيق استقرار اسعار الصرف واسعار السلع.

وأضاف كنا نتوقع من الحكومة اختيار الوقت المناسب لإصدار القرار، وتجنب تحميل المواطن أكثر مما يستطيع تحمله، من خلال اصدار حزمة قرارات فاعلة لزيادة الموارد المالية من مصادر لا يتحمل تكاليفها المواطن.

وأشار أن هناك تسريب فضيع للموارد السيادية يفوق كثيرا، الخسائر الناتجة عن توقف تصدير النفط ولا يمكن تعويضه على حساب السكان، بسبب غض النظر عن المتسبب في وقف الصادرات النفطية.

ودعا د. الملعسي، الحكومة إلى اتخاذ حزمة من الاجراءات لتجاوز الأزمة المالية الحادة وفي المقدمة العمل الجاد على سرعة إعادة استئناف تصدير النفط والغاز.

أوراق العمل المقدمة للورشة

1. مصلحة الجمارك: رفع سعر الدولار الجمركي و اثاره الاقتصادية والمالية م. فضل البان.
2. مداخلة الغرفة التجارية م. اقبال محمد منير.
3. اجراءات حكومية عاجلة لزيادة الموارد المالية د. حسين الملعسي و د. سامي محمد قاسم.
4. الاجراءات المالية والنقدية اللازمة لزيادة الموارد العامة وتحقيق استقرار سعر الصرف واسعار السلع د. محمد حسين حلبوب.
5. قرار مجلس الوزراء والاثار والتداعيات

والإجراءات المتاحة لرفع حصيلة الموارد العامة أ. صالح الجفري.

6. تمرين عملي لاحتساب الاثر المالي للزيادة المتوالية في سعر صرف الدولار الجمركي على كلفة السلع المستوردة عبر المنافذ المختلفة وفي الحالات المختلفة م. خالد عبد الواحد.

7. الاثار المتوقعة لرفع سعر الدولار الجمركي واجراءات مقترحة لزيادة الموارد المالية أ. ناظم صالح.

وعلى مدى جلستين ابدا المشاركون في الورشة من مختصين وخبراء وأكاديميين ورجال مال وأعمال وممثلين عن عدد من الجهات الحكومية بينها البنك المركزي اليمني والبنك الأهلي اليمني ومصلحة الجمارك وميناء عدن والغرفة التجارية وغيرها من الجهات، ملاحظات ونقاشات مستفيضة لأوراق العمل في الورشة بينت مدى الحرص في تقديم الرؤى والمقترحات ووضعها على طاولة الجهات المختصة لمساعدتها في وضع الحلول اللازمة لعدد من القضايا في الشأن الاقتصادي.

التوصيات الرئيسة للورشة

خلص المشاركون في ورشة العمل إلى جملة من التوصيات والمقترحات أبرزها:

1. ضرورة توسيع قائمة السلع المعفاة والمشمولة بسعر الصرف الجمركي السابق للدولار أي 250 ريال للدولار وتحديدا السلع الغذائية والدواء مراعاة لواقع الحياة المعيشية للسكان ولتآكل الدخل بفعل التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للعمل.

2. أهمية العمل بالنظام الالي في تسديد الضرائب والواجبات وغيرها من الموارد المالية لضمان حماية حقوق الدولة والقطاع الخاص والسلطات المحلية.

3. المزيد من التشاور والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص قبل اتخاذ قرارات تمس القطاع الخاص وحياة السكان المعيشية.

4. أهمية انتهاج مبدأ العدالة الضريبية عند انفاذ قانون الجمارك وإلغاء أي إعفاءات بهدف تحسين تحصيل الوارد المالية وضرورة شمولها كافة اراضي الدولة.

5. على الحكومة ضرورة مساندة قرارها برفع قيمة سعر الدولار الجمركي بإجراءات تساعد في تخفيف الضغوط على المواطنين بزيادة الاجور وزيادة دعم الفقراء لما يمكن أن يخلقه من أثر سلبي على حياة الناس وغيرها من الاجراءات.

6. ضبط الاسعار من قبل وزارة الصناعة والتجارة والسلطات المحلية وذلك لتخفيف أعباء الحياة والعمل على تأمين الأمن الغذائي للسكان.

7. الاهتمام بتنمية الموارد الأخرى من المعادن والاستخراجات الأخرى غير النفطية، والتي يمكن ان ترفد إيرادات الدولة بمبالغ كبيرة بالعملات الصعبة.

8. الاهتمام بتنمية الموارد الناتجة عن الموقع الجغرافي لليمن، والتي حباها بها الله وميزها دون غيرها من الدول، من موانئ ومطارات وحدود بحرية وبرية تدر على البلاد مليارات من الدولارات دون تبديد.

9. على الحكومة وبشكل عاجل اتخاذ اجراءات واضحة لتقليص الانفاق في المصروفات الحكومية والدبلوماسية ونفقات السفر والإقامة في الخارج، وايقاف صرف المرتبات بالعملة الصعبة، وايقاف الابتعاث للخارج لمدة محددة وإقرار برنامج إصلاحات اقتصادية ممكن وواضح الأهداف والإجراءات.

10. استمرار ايقاف السحب على المكشوف من قبل الحكومة واستمرار عمليات المزاد لما لذلك من أهمية في الاستقرار النسبي لسعر الصرف والتضخم والاسعار.

11. تطبيق الشفافية الكاملة وعمليات الامتثال وغيرها من قواعد العمل الدولية في نشاط البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية وشركات الصرافة والتحويلات.

12. على السلطات المختصة توسيع الشمول المالي من خلال الربط الرقمي بين شركات الصرافة والتحويلات المالية والبنوك التجارية والإسلامية، تحت اشراف البنك

المركزي اليمني عدن.

13. تفعيل الاجهزة الرقابية وتوفير الدعم اللازم لها وخاصة في متابعة عمليات جمع الموارد وانفاقها وايقاف الجبايات التي تحصل خارج إطار القانون.

14. نوصي الحكومة حل المشكلات التي تواجه مؤسسات الدولة الايرادية وخاصة الضرائب والجمارك ودعمها بكل الوسائل الممكنة بما يمكنها من القيام بدورها بالشكل المطلوب ومنع التدخلات في عملها.

15. فتح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في شراكة استراتيجية في إدارة المشاريع الخدمية مع التوسع في مشاريع ال بي او تي وغيرها من اشكال الشراكة مع القطاع العام.

16. تحمل الحكومة مسؤوليتها في انتهاج سياسة تقشفية في مجالات الانفاق المختلفة بما فيها تقليص جهاز الحكومة المتضخم.

17. يادة الموارد يتم ايضا من خلال تفعيل تحصيل الموارد المهدورة من قبل بعض اجهزة الدولة والسلطات المحلية.

واوصى المشاركون في ورشة العمل التي نظمتها الرابطة الاقتصادية مجلس الوزراء بتشكيل هيئة استشارية مستقلة من الاكاديميين والخبراء ورجال الاعمال تساعد على دراسة الآثار الايجابية والسلبية من والقرارات والقوانين المزمع اتخاذها قبل اصدارها ورفع التوصيات الى السلطات على أن يكون راي الهيئة استشاريا فقط.

هذا وقد ادار ورشة العمل د. حسين الملعسي وساعده د. سامي محمد قاسم.

الرابطة الاقتصادية تزور هيئة مكافحة الفساد

بدعوة كريمة من قيادة الهيئة العليا لمكافحة الفساد التقى صباح الأربعاء ٢٢ فبراير ٢٠٢٣ ممثلين من مؤسسة الرابطة الاقتصادية ضم كل من الدكتور حسين الملعسي رئيس مجلس أمناء مؤسسة الرابطة الاقتصادية والدكتور سامي محمد قاسم مسؤول الأنشطة في الرابطة في مقر الهيئة العليا لمكافحة الفساد بعدن بالقاضية أفراح بادويلان رئيسة الهيئة بحضور كل من الأستاذ حسين بارجاء والأستاذ حسن شكري أعضاء الهيئة للتباحث في آليات العمل المشترك بما يعزز تحقيق أهداف الطرفين في إعادة إنعاش الاقتصاد وحشد الموارد لتحقيق التنمية وفي اطار تعزيز مبدأ الشراكة الوطنية بين الهيئة ومنظمات المجتمع المدني المختلفة.

وخلال الاجتماع أشاد كل من القاضية أفراح بادويلان والأستاذ حسين بارجاء بما تقوم به الرابطة الاقتصادية ومجهوداتها في محاولة تحليل الوضع الاقتصادي في البلد والمساهمة في اقتراح حلول استراتيجية للتحديات التي تمر بالبلد وملامستها للمشاكل والقضايا التي تهم المواطنين بمختلف انتماءاتهم.

كما عبرا عن رغبتهم في خلق نوع من التكامل والشراكة بين الطرفين وتوقيع مذكرة تفاهم وهو ما رحبت به الرابطة.

وقد عبر الدكتور حسين الملعسي رئيس مجلس الأمناء عن سعادته بهذه الدعوة مثمنا اهتمام قيادة الهيئة بالأوضاع الاقتصادية.

كما قام الدكتور حسين الملعسي بتقديم شرح مبسط سريع حول انشطة الرابطة والمجالات التي تنشط فيها.

مؤكدا على أهمية التعاون والعمل المشترك مع الهيئة العلياء لمكافحة الفساد وقد اتفق الطرفان على تطوير مذكرة تفاهم والمشاركة في انشطة الطرفين المختلفة وتطوير مجالات عمل مشتركة.

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية

AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
الفخامة
Alfakhama

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان

المهندس أحمد ناصر عبدالحق..

مدير عام شركة السراري

شخصية اقتصادية

أعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف الاخ المهندس احمد ناصر عبد الحق السراري مدير عام شركة السراري للتجارة لتسليط الاضواء على عدد من قضايا الساعة المرتبطة بنشاط التجارة والاستيراد، واهم التطورات في اسواق السلع والصرف وهموم رجال الاعمال والمستوردين وفي البدء أقدم شكري وتقديري للأخ م. احمد السراري على إتاحة الفرصة للمجلة لإجراء هذا اللقاء الاستثنائي والهام.

في البدء نرجو اعطاء القراء الكرام نبذة عن سيرتكم الشخصية.

■ السراري: في البداية أسجل اعجابي بمجلة الر ابطة الاقتصادية التي اقرأها من الغلاف الى الغلاف وهي اضافه نوعيه لتشكيل الوعي الاقتصادي كما احييك شخصيا كرئيس تحرير لهذه المجلة ونحن نتعلم منك الكثير من خلال تنوع المواضيع الاقتصادية التي يتم اختيارها بعناية ملموسه.

- احمد ناصر عبد الحق السراري
- مواليد ١٩٦٠
- بكالوريوس علوم جيولوجيا ١٩٨٤ -جامعة الكويت
- دورات في اللغة الإنجليزية والأنظمة المحاسبية والإدارة.
- عملت في جامعة الكويت باحث جيولوجي ١٩٨٤-١٩٩٠.
- تم تعييني في وزارة النفط والمعادن - هيئة المساحة الجيولوجية ١٩٩١.
- مدير عام شركة السراري

غادرت اليمن و انا في العاشرة من عمري عام ١٩٧٠ برفقة عمي المرحوم بأذن الله يحي عبد الحق السراري لغرض الدراسة حتى اكملت الدراسة الجامعية وعدت ١٩٩٠ على أثر ازمة الخليج.

المجلة: نرجو شاكرين تسليط الاضواء على البدايات الاولى للنشاط التجاري لشركة السراري الصاعدة منذ بداية التأسيس حتى الوقت الراهن.

■ السراري: بالنسبة للعمل التجاري فأجدادنا كانوا يعملون بالتجارة منذ العشرينات في يافع وبحجم متواضع ولم ينقطع العمل بهذه المهنة حتى ايام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي رغم الظروف حينها فقد استمر الوالد ناصر عبد الحق السراري حفظه الله بالتجارة. في عام ١٩٨٧ قررنا الانتقال الى محافظة عدن ومباشرة العمل التجاري داخل المدينة.

وكأي عمل تجاري تكون البدايات صعبه حيث بدأنا بالتعامل مع المصانع المحلية في بداية

التسعينات واستطعنا كسب ثقة المصانع الوطنية و ايضا ثقة المستهلك وفي اواخر التسعينات انتقلنا الى عملية الاستيراد بعد رفع القيود عن الاستيراد ومن محل تجاري الى مؤسسه ثم الى شركه تعمل وفق نظام اداري ومحاسبي ولنا فروع في بعض المحافظات.

المجلة: تحظى سلع شركة السراري بسمعة طيبة واسعار منافسة وتواجد و انتشار كبيرين في السوق هل بالإمكان تسليط الضوء على اهم الانشطة التجارية للشركة في السوق والسلع التي تقومون باستيرادها وبيعها في السوق المحلي.

السراري: نحن متواجدون بالسوق كما يتواجد في السوق الشركات الاخرى وننهج في عملنا اسلوب المنافسة الشريفة من حيث الجودة والسعر وتقديم التسهيلات اللازمة لتجار الجملة والتجزئة.

يرتكز نشاطنا التجاري على استيراد المواد الغذائية مثل الرز والزيوت والمعلبات كالطماطم والفاصوليا وزيوت الطعام والمكرونة والحلاوة والجبن والقشطة والمربى وكذلك المنظفات مثل الصابون.

حصلنا على شهادة التاجر الموثوق به من مصلحة الجمارك والغرفة التجارية.

المجلة: لعل قرارات الاستيراد من اهم القرارات التي يتخذها ملاك او مدراء شركات الاستيراد والتي تخضع لعدة خيارات واعتبارات ماهي الدول التي تستوردون منها سلع شركة السراري وكيف تتخذون قرارات الاستيراد.

■ السراري: نستورد من الهند وباكستان وتركيا واوكرانيا وتايلاند والصين والسعودية والامارات ومصر.

بالنسبة للاستيراد نحرص ان الدول التي نستورد منها لديها معايير واضحة في مواصفات المنتجات وان تكون هذه المواصفات مقبولة لدى هيئة المواصفات والمقاييس في بلادنا، كما نحرص ان لا نتعامل مع المصانع في الخارج التي سبق وان صدرت سلع الى اليمن ووجدت بها بعض العيوب ولو بسيطة.

ايضا نحرص ان تكون المعاملات المالية مع المستفيدين بالخارج تحظى بموافقة البنك المركزي وموافقة الجهات الرسمية على هذه الحسابات في الخارج.

المجلة: في ظروف الحرب تواجه شركات الاستيراد وخاصة الشركات المتخصصة في استيراد المواد الغذائية عدد لا يحصى من المشاكل والمعوقات والصعوبات، ماهي اهم المشاكل التي تواجهكم عند الاستيراد.

■ السراري: التاجر المستورد يواجه مصاعب كثيره في زمن الحروب فالواجب الاخلاقي يلزمه ان يوفر السلع التي يستوردها ولا يخفيها لغرض الاحتكار بحكم ان هناك علاقة بين السلعة والمستهلك لا يجب ان تخضع لاي ظروف مهما كانت صعبه.

من اهم المصاعب التي تواجه المستورد التحويل الى الخارج بسبب وضع البنوك التجارية منذ بداية الحرب وحتى الان فالتاجر يحول قيمة البضاعة معتمدا على الثقة الشخصية مع المستفيد في الخارج ويتحمل المخاطر.

ومن المعوقات التي تزيد التكلفة على المستورد هو توقيف البواخر في موانئ الدول المجاورة وتأخير موعد الوصول وتأثير ذلك على تاريخ صلاحية المنتج.

ومن المصاعب التي واجهت المستوردين افلاس بعض تجار الجملة والتجزئة اثناء الحرب ولأسباب انسانيه يتحملها المستورد.

المجلة: تعمل شركات الاستيراد في ظروف صعبة للغاية وذلك في سبيل تامين حاجة

السوق من السلع الاساسية ولتسهيل مهمة المستوردين يتطلب من الجهات المختصة تسهيل وتذليل الصعاب التي تواجه المستوردين ما هو الدعم المطلوب تقديمه من اجهزة الدولة للمستوردين وخاصة مستوردي السلع الغذائية.

■ السراري: حقيقة نلاقي الدعم من وزارة التجارة والصناعة والغرفة التجارية حيث يتبنون اي مشكله تهدد الامن الغذائي ومدركين ان اي عرقله للاستيراد تكون عواقبها وخيمه.

ويظل الدعم مطلوبا في ظل هذه الظروف الصعبة وخاصه في مجال النقل الداخلي وخطورة الطرقات والجبايات غير القانونية وبالتالي التاجر بشكل عام يتطلع الى سيطرة الدولة وان لا رسوم الا بقانون.

ويأمل كافة التجار دون استثناء ان يكون هناك شحن مباشر الى ميناء عدن وان الاجراءات والتسهيلات ان وجدت في الموانئ الاخرى ان تكون ايضا في ميناء عدن.

■ المجلة: كلنا نعلم باضطراب سوق سعر صرف العملة الوطنية منذ تحرير سعر صرف العملة المحلية مما خلق صعوبات كبيرة للغاية في توفير العملات لتمويل استيراد السلع الاساسية فما هي آثاره ذلك على شركات الاعمال التجارية المستوردة للمواد الغذائية.

■ السراري: تحرير سعر الصرف بغض النظر ان كان صح او خطأ ولكن المستورد وجد نفسه امام معضله كبيره فأمواله تعمل بالسوق المحلية وبالعملة الوطنية وعند تحصيلها تكون قد فقدت جزء كبير من قيمتها امام الدولار ولذا لم يعد بإمكان المستورد ان يستورد نفس كمية البضاعة التي كانت بالسوق بل اقل.

اضطراب سعر الصرف أضعف القوة الشرائية عند المواطن بالإضافة للأسباب المذكورة سابقا واصبحت الدورة المستندية طويله وربما تكون لمره واحده في السنة وهنا تختفي الجدوى الاقتصادية من الاستيراد.

■ المجلة: كيف ساهمت شركة السراري في توفير الامن الغذائي للبلد منذ بداية الحرب سواء من حيث كمية السلع واسعارها.

■ السراري: بفضل الله تعالى ساهمت شركة السراري مثلها مثل باقي الشركات الوطنية في توفير السلع اثناء الحرب ولم يتم رفع سعر اي سلعه غذائية كما كان يتم نقل البضائع بين المحافظات والحرب قائمة دون النظر للمخاطر او التكلفة العالية، ومعلوم ان منتجاتنا لم تنقطع عن السوق ولم نغلق البيع والمحلات ايام الحرب.

اما الاسعار والحمد لله لا يتم تغييرها الا وفق ضوابط معينه ومقنعه للناس وبالتنسيق مع الجهات المسؤولة وهي بعيده عن صفة الاحتكار او استغلال الازمات.

■ المجلة: ماهي اهم الاثار السلبية التي تعرضت لها شركات الاستيراد بسبب الحرب الدائرة وبالذات انقسام السوق وتعدد

طبعات الريال وصعوبات تحويل الاموال بين عدن وصنعاء.

■ السراري: ممكن القول ان المستورد واجه مصاعب كثيره كما ذكرت لك ولكن بنفس الوقت يمكن القول انه بفضل الله ان الأغلبية تغلبوا على هذه المصاعب فالأمر ليس بسيطا ان تكون هناك عملتين في بلد واحد وسلطتين وجهات رقابية متعددة.

اما مسألة التحويلات بين عدن وصنعاء فهو يتحملها التاجر بشكل عام ومخاطرها كثيره والاغلب ان هذه التكلفة الإضافية يتحملها المستورد وتدخل ضمن هامش الربح.

لكن عملية التحويل بين عدن وصنعاء انعكست سلبا على العمالة التي تعمل في عدن فالموظف الذي راتبه مائة ألف ريال في عدن يتحول بين لحظة واخرى الى خمسين ألف ريال من الطبعة القديمة وهذا بالتأكيد ينعكس سلبا على العمالة في الشركات.

اما اغلاق الطرقات والمرور عبر طرق فرعيه غير آمنه فهو يضاف الى مشكلة انقسام العملة.

■ المجلة: يلعب القطاع الخاص دورا مهما في اقتصاد البلدان ماهي الصعاب التي تعترض مشاركة القطاع الخاص في اقتصاد البلاد وماهي الاجراءات التي يتطلب من السلطات تنفيذها لتعزيز دور القطاع الخاص.

■ السراري: مع الاسف دور القطاع الخاص هو دور خدماتي وليس انتاجي وهذا لا يعيب القطاع الخاص لأنه لا يملك هذه الآلية ولكن اغلب القطاع الخاص فضل نشاط الخدمات على الاستثمار في الانتاج بالقطاعات الصناعية والإنتاجية واتجه للاستثمار في الاراضي والعقارات كاستثمار آمن ومخاطره محدودة.

لتعزيز دور القطاع الخاص والاتجاه نحو الاستثمار المنتج هو وضع حد للحرب والخروج من البند السابع الى البند السادس على الاقل مرحليا لان القطاع الخاص لا يمكن يدخل باستثمارات طويلة الامد وهو يتوقع ان تصدر قرارات اقليميه او محليه او دوليه قد تعصف بالأخضر واليابس.

ومطلوب من السلطة توحيد القوانين ومنع الازدواجية في تطبيق هذه القوانين وتوحيد راس هرم السلطة على اسس تضمن السلام والطمأنينة عند الجميع دون استثناء.

■ المجلة: هل بالإمكان اطلاع المتعاملين مع الشركة عن مشاريع وخطط شركة السراري المستقبلية.

■ السراري: لا زلنا في بداية الطريق ولنا طموحاتنا المشروعة كما هي للشركات الاخرى ورضاء المستهلك هو غايتنا في المرحلة الحالية، ونجتهد بقدر المستطاع ونرى ان تطوير الموارد البشرية هو اساس اي تطوير، ونراهن ان تطويرنا مرتبط بتطور الوطن فنحن جزء من الكل.

ونأمل من الله ان يتجاوز الوطن هذه المحنه ونشاهد التطور يشمل كل القطاعات التجارية وغيرها.

■ المجلة: في نهاية اللقاء أتقدم بالشكروبالغ الامتنان باسم المهتمين بالشأن الاقتصادي لكل ما قدمته وتقدمه شركة السراري من تامين حاجة البلد من السلع الاساسية كما أتقدم عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية بالشكر والتقدير للأستاذ ورجل الاعمال والمثقف المهندس احمد السراري على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة هذا اللقاء الشامل والشفاف والمفيد والذي سلط الأضواء على جوانب مهمة وغائبه عند الكثيرين في نشاط شركات الاستيراد وهموم المستوردين متمنيا له موفور الصحة والتوفيق وتحقيق كل ما يصبوا إليه .... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

Headquarters :المركز الرئيسي

YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين

+967 02-356894 +967 02-359155 info@taibataden.com +967 711020620 +967 714698868 +967 739056110 +967 770940085 +967 737894455 +967 770940001

Taiba branch - Aden

عدن – ريمة – شارع 10 أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 715154886 +967 735039377
+967 773377998

Sana'a branch - Sana'a

اليمن – صنعاء – سعوان – شارع السبعين جانب تلفزيون
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CORNAL ST. OPPC. TELEVISION
+967 774477999

Al-Mukalla branch - Hadramout

اليمن – حضرموت – المكلا – شبوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - YEMENI - MAIN ST.
+967 774432991

www.taibataden.com

طيبات
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تحليل أسعار الصرف لشهر فبراير 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

أولا: أسعار الصرف خلال شهر فبراير:

يتبع شهر فبراير ماجا به شهر يناير للعام الجديد بالارتفاع التصاعدي لأسعار الصرف الذي عدت في حدودها 335 ريال يمني / الريال السعودي، وكذا ال 1270 ريال يمني / الدولار في تاريخ 19فبراير لنفس العام، مع انخفاض لم يستمر طويلا في يوم 21 فبراير عندما جاء خبر توقيع الاتفاقية بإيداع الوديعة السعودية المقدرة بمليار دولار فبلغ بأدنى حدود لها 305 ريال يمني /الريال السعودي، بنسبة انخفاض بلغت (-9.5%)، و1149 ريال يمني / الدولار بنسبه انخفاض بلغت (-10%).

بلغ متوسط سعر الصرف في شهر فبراير بحوالي 331 ريال يمني / الريال السعودي، و1248 ريال يمني / الدولار.

الشكل رقم (1) الموضح لحركة بيع اسعار صرف الريال اليمني/ الريال السعودي لشهر فبراير 2023م

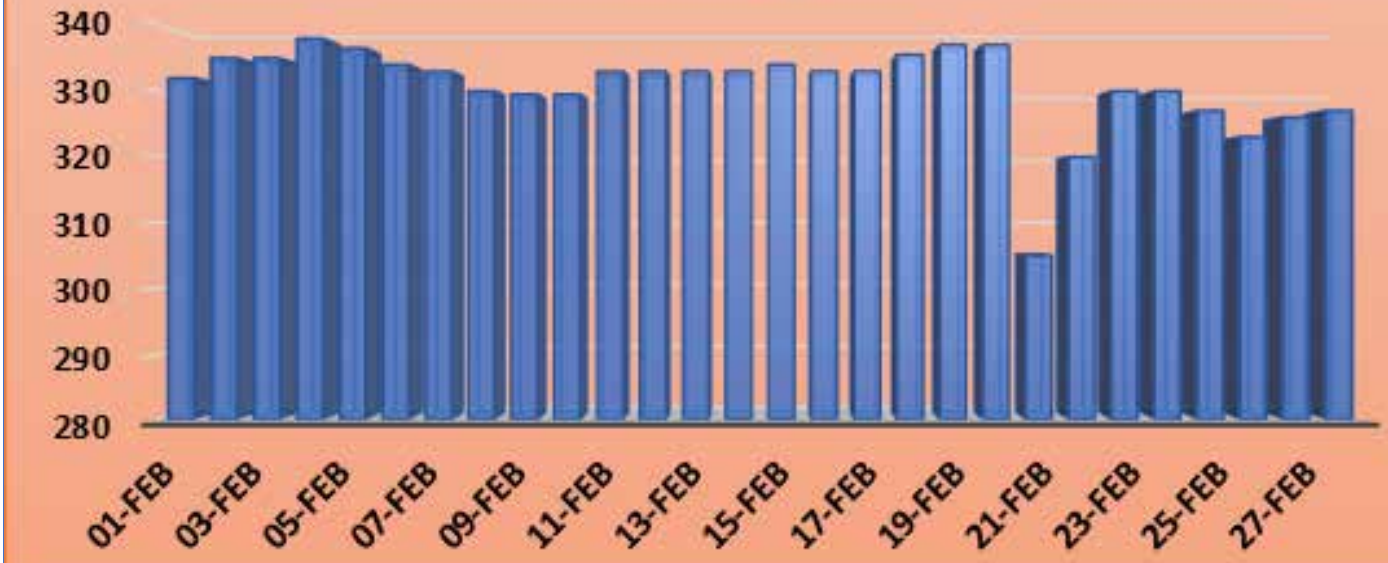

الشكل رقم (2) الموضح لحركة اسعار الصرف للريال اليمني / الدولار لشهر فبراير 2023م

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر فبراير لعام 2023م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01 فبراير	330	332	1242	1253	144	147	545	550
02 فبراير	332	335	1254	1265	145	146	545	552
03 فبراير	332	335	1254	1265	145	146	545	552
04 فبراير	336.5	338	1268	1274	145	146	545	549
05 فبراير	335.5	336.5	1264	1268	145	146	545	550
06 فبراير	333	334	1255	1259	145.4	146	548	550
07 فبراير	330	333	1241	1255	145	146	545	555
08 فبراير	328	330	1236	1244	145	146	545	555
09 فبراير	328.5	329.5	1238	1242	145	146	545	555
10 فبراير	328.5	329.5	1238	1242	145	146	545	555
11 فبراير	330	333	1240	1255	145.5	146	545	550
12 فبراير	331	333	1243	1257	144	145.5	545	548
13 فبراير	331	333	1245	1255	143	146	539	547
14 فبراير	331	333	1245	1255	145	145.5	546	550
15 فبراير	332	334	1248	1259		145.6	547	549
16 فبراير	332	333	1250	1258	144	145.5	544	549
17 فبراير	332	333	1250	1258	144	145.5	544	549
18 فبراير	334.5	335.5	1261	1264	144	146	544	549
19 فبراير	335	337	1260	1274	145	146	545	548
20 فبراير	335	337	1260	1274	145	146	545	548
21 فبراير	295	305	1110	1149	143	145	539	547
22 فبراير	315	320	1186	1206	144	145.5	542.5	548
23 فبراير	323	330	1215	1247	144	145.5	543	548
24 فبراير	323	330	1215	1247	144	145.5	543	548
25 فبراير	325	327	1225	1232	144.5	145.5	545	548
26 فبراير	321	323	1210	1217	144.5	145.5	545	548
27 فبراير	324	326	1218	1231	144.8	146	545	548
28 فبراير	325	327	1222	1233	145	146	546	548
المصدر	.twitter.com/Boqash							

■ ثانيا : الفجوة بين المحافظتين (عدن/ صنعاء):

ومازالت الفجوة متفاقمة بين المحافظتين (عدن/ صنعاء) وها هي تفوق ال 100% ، كما هي في الجدول رقم (1) على الرغم من انها بلغت ادنى حدود لها في تاريخ 21 فبر ايربحوالي 110 ريال يمني / الريال السعودي والدولار ، وكان اعلاها في تاريخ 4 فبر اير بحوالي 132 ريال يمني / الريال السعودي والدولار.

الشكل رقم (3) الموضح للفجوه في اسعار الصرف بين محافظتي عدن / صنعاء لشهر فبراير 2023م

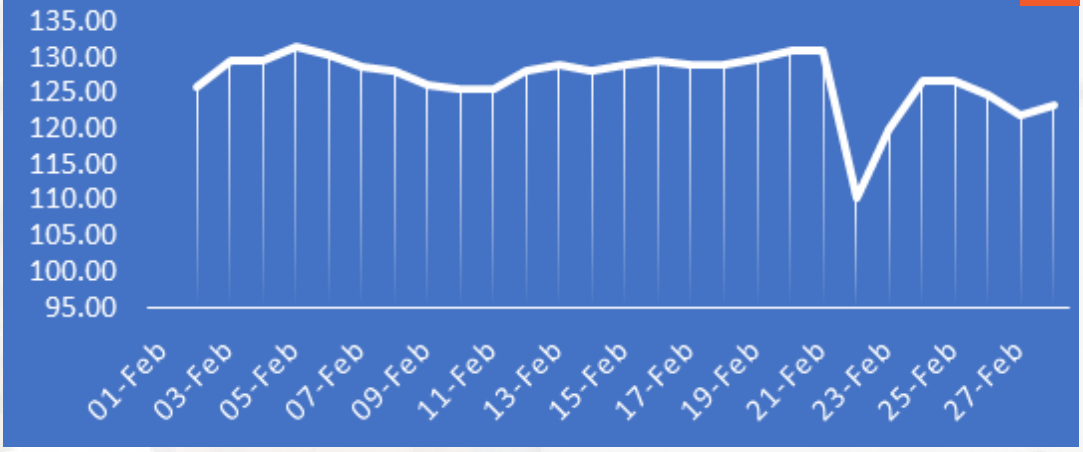

■ ثالثا: المزادات خلال شهر فبراير 2023:

من خلال الجدول رقم (2) الموضح لحركة المزادات خلال الشهر لوحظ وجود 3 مزادات تم تأجيل مزاد واحد بسبب وصول الوديعة السعودية. بلغ اجماليهم 90 مليون دولار، بلغ عدد العطاءات المقبولة بقرابه 43 مليون دولار بما تعادل 53 مليار ريال يمني. وان نسبة التغطية بلغت (60% ، 40% ، 42%) على التوالي خلال ال3 المزادات المنعقدة خلال الشهر.

الشكل رقم (4) الموضح للفجوه في اسعارالصرف بين محافظتي عدن / صنعاء لشهر فبراير 2023م

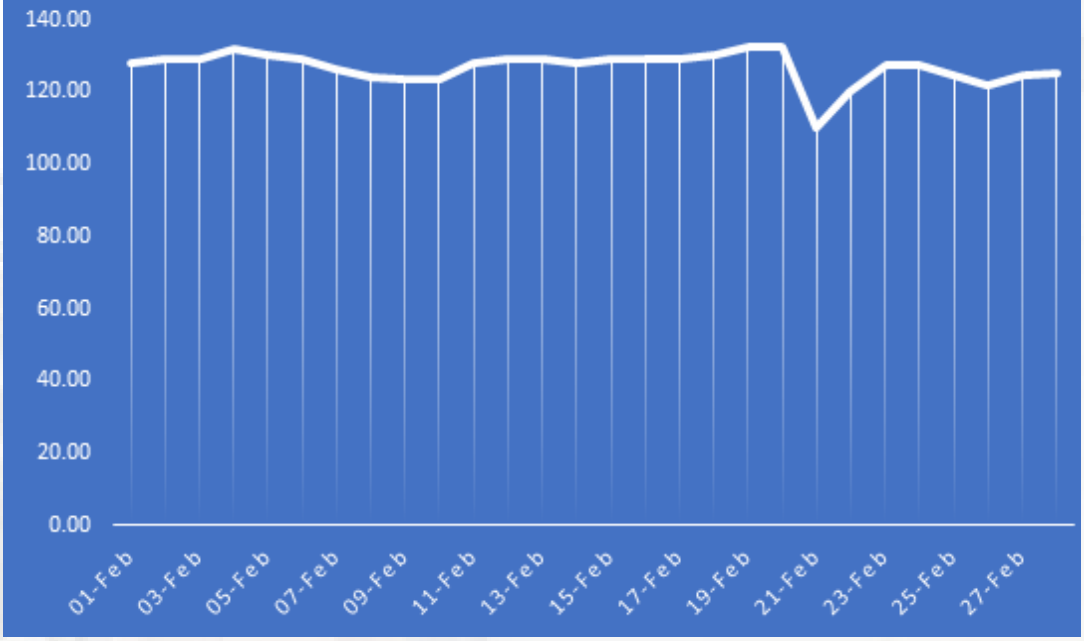

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر فبراير لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(6/2023)	07 فبراير	1255	1247	1247	30000000	18049000	22507103000	60%	100%
(7/2023)	14 فبراير	1250	1246	1246	30000000	11884000	14807464000	40%	100%
(8/2023)	28 فبراير	1225	1218	1218	30000000	12626000	15378468000	42%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

الاجراءات المالية والنقدية اللازمة لزيادة الموارد العامة وتحقيق استقرار سعر الصرف واسعار السلع

د.محمد حسين حلبوب
استاذ المالية والتداول النقدي المساعد
رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني

أولاً: تمهيد لا بد منه:

ان (فشل الدولة) في اليمن قد خلق مزيج معقد للغاية من المشاكل والصعوبات المتداخلة بشده. لذلك فان مناقشة موضوع الاجراءات المالية والنقدية اللازمه لزيادة الموارد العامه وتحقيق استقرار سعر الصرف واسعار السلع دون استعرض (مسيرة التغيير) التي تنفذ في اليمن سيؤدي الى خلاصات ومقترحات غير قابله للتطبيق.

لذلك لابد من وضع موضوع هذه الورقه في اطار المسار العام للتغيير الشامل الذي يتم من خلاله معالجة المشكله الرئيسية المتمثلة بـ(فشل الدولة) في اليمن. وهو الامر الذي يتطلب الاشاره الى النقاط التالية:-

1- ان التجارب السياسية والاقتصادية (محلية الصنع)، التي تم تنفيذها في اليمن خلال المئة عام المنصرمة قد فشلت جميعا. ودفع المجتمع اليمني ثمنا باهضا لذلك يتمثل في: 5 ثورات شعبية؛ و5 حروب اهليه؛ و7 انقلابات، و5 حروب نظامية. تمخض عنها مئات آلاف القتلي والجرحى، وملايين المشردين والنازحين، وانتشار الفوضى، والإرهاب، والفقر، والجوع، والبطالة، والظلم، والتخلف، والبلطجة. لذلك فان من (الخطأ الفادح) ان يتم تكرار تجارب سياسية او اقتصادية، جديدة (محلية الصنع) في المستقبل.

2- ان (فشل الدولة) في اليمن خلال المئه عام المنصرمة، قد تكرر (5 مرات) لكن (الفشل الاخير للدولة)، - الفشل الذي نعيشه الان -- كان هو الاشد تاثيرا، والاشمل خطرا، والاكثر كلفه، والاطول فترة. حيث لم يقتصر تاثيره على المجتمع اليمني، وجيرانه فحسب. بل امتد خطره الى زعزعة السلم والامن العالميين. الامر الذي دفع (المجتمع الدولي)، الى التدخل المباشر بالطرق الدبلوماسية والسياسية في البداية، ثم (بكافة الوسائل الممكنة)، بما فيها (الوسائل العسكرية والاقتصادية)-- لاحقا. وقد تم ذلك التدخل بقرارات اميه صادرة عن مجلس الامن الدولي، تحت الفصل السابع، من ميثاق الامم المتحده. وباجماع دولي نادر الحدوث.

3- ان كل الدلائل تشير الى ان اليمن يخضع لعملية سياسية-- اقتصادية-- اجتماعية شامله (لاعادة الهندسة). وذلك تحت اشراف دولي مباشر، بهدف درء مخاطر (فشل الدولة) الاخير، على المجتمع اليمني، وجيرانه، وعلى السلم والامن العالميين.

4- ان اهم اهداف عملية (اعادة الهندسة) في اليمن. تتمثل في التالي:--

أ- تفكيك الادوات المركزية للاستبداد، وتجريدها من سلاحها الثقيل، وتخفيض مستوى خطرها على المجتمع اليمني، وعلى جيرانه، وعلى السلم والامن العالميين، الى ادنى حد ممكن.

ب- اجتثاث تنظيمي (القاعدة وداعش) من اليمن. وابعاد حاضنتهما الحزبية عن السلطه. واضعاف حاضنتهما الشعبية.

ج- فرز القوى السياسية الفاعلة، على الساحة اليمنية. والسماح لكل منها بادارة الحكم في تلك المناطق التي تمتلك فيها حاضنة شعبية كبيرة.

د- الضغط على القوى السياسية، (بكافة الوسائل)، لتخفيض (سقوف) طموحاتها وتقديم التنازلات، بما يسمح لها بالجلوس على طاولة المفاوضات للاتفاق على (بناء دولة) لا تشكل خطرا على اي من فئات المجتمع اليمني، ولا على جيرانه، ولا على السلم والامن العالميين.

هـ- الضغط على حكومتي صنعاء وعدن، لمكافحة الفساد، واصلاح الاقتصاد، بما يتوافق و اقتصاد السوق، بما يسمح بالاندماج الايجابي لليمن ضمن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

وبكل اسف فان نسبه الانجاز في تحقيق الهدف الاخير- حتى الان - (متدنية للغاية)، وتقع مسؤلية التقصير في ذلك، على عاتق (الحكومة الشرعية) لتلكؤها في تفعيل آليات مكافحة الفساد. وتخلفها عن معالجة مشكلات الخدمة العامه، وتصحيح اسعار الخدمات الاقتصادية الحكوميه.

ومن الجدير بالاشاره اليه هو ان (حكومة الحوثي) قد تجاوزت (الحكومة الشرعية)، في اصلاح عدد من الجوانب الاقتصادية والادارية. وتمكنت من انجاز عدد من الاصلاحات المهمة في مجالات (مكافحة الفساد، ومعالجة مشكلات الخدمة العامه، وتصحيح الاختلالات السعرية للخدمات الاقتصادية الحكوميه).

ولكنها - اي حكومة الحوثي - لا تزال متخلفة عن (الحكومه الشرعية), في مجالات اخرى. واهمها تخفيف عبء (الدين العام)، وتوفير (السيولة النقدية)، وتخفيف القيود (على القطاع الخاص).

5- ان تخفيض تكاليف عملية (اعادة الهندسة)، وتقليص الفترة الزمنية اللازمه لانجازها يمكن ان يتحققا فيما لو تم تسريع

وتيرة معالجة الاختلالات الاقتصادية من قبل حكومتي (صنعاء، وعدن). وكذا الاتفاق على صيغة (تقاسم الثروة) وفقا للتجربة العربية الناجحه المتمثلة في تجربة دولة الامارات العربية المتحده.

6- اليوم، وبعد 8 سنوات حرب، فان شواهد الو اقع، توكد ان نظام ادارة (الدولة المركزية) قد فشل وتفكك و انتهى، والاصرار على اعادة تطبيقه عبث وضياع للوقت، والجهد. (فإستعادة الدولة) (بمركزية صنعاء)، او (بمركزية عدن) اصبح شبه مستحيل. لذلك يجب (الانتقال) من نظام (الادارة المركزية) الى نظام (الادارة اللامركزية). ومن نظام (الماليه المركزية) الى نظام (المالية اللامركزية). ومن النظام (النقدي لادارة مركزيه)، الى نظام (نقدي لادارة لا مركزيه).

وحتى يتم ضمان عدم فشل عملية (اعادة الهندسة)، وتخفيض تكاليف (عملية الانتقال)، وتقليص فترة انجازها، فان اليمن بحاجة ماسه الى (مشروع تحديث وتطوير)، مدروس علميا، يطبق احدث تكنلوجيا التطوير في العالم، ويقتبس الخبرات المتراكمة من كافة التجارب الدولية الناجحة. يتم تنفيذه باشراف دولي مباشر.

■ ثانيا: ان (مشروع التحديث والتطوير) يجب ان يشمل على ثلاثه اجزاء رئيسه تتمثل في:-

1- (اعادة هندسة) النظام الاداري لليمن وفقا لنظام الشركات، بما يحقق اللامركزية الادارية، والكفاءة، والشفافية والمساءلة والمحاسبة. ولن يتحقق ذلك الا من خلال التعاقد مع شركة استشارات مهنية عالمية متخصصه في هذا المجال.

2- (اعادة هندسة) النظام المالي لليمن وفقا لنظام الشركات، بما يحقق، اللامركزية المالية، والجدوى الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، ولن يتحقق ذلك الا من خلال التعاقد مع شركة استشارات مهنيه عالمية متخصصه في هذا المجال.

3- (اعادة هندسة) النظام النقدي لليمن، وفقا لنظام الشركات، بما يضمن تحقيق الاستقرار النقدي، والنمو الاقتصادي لادارة لامركزية ومالية لا مركزية. ولن يتحقق ذلك الا من خلال التعاقد مع شركة استشارات مهنية عالمية متخصصة في هذا المجال.

■ ثالثا: من اجل تهيئة الظروف لتطبيق (مشروع التحديث والتطوير)

وتشجيع الاطراف السياسية المتصارعة على تنفيذه، فان من الضروري وضع (آليه تهدئ m) اقتصادية, تشمل على التالي:-

1- منح الحكومة اليمنيه (قرض ميسر) بمبلغ (1.240 مليار دولار سنويا)، لفترة خمس سنوات. يسلم للبنك المركزي اليمني، ليستخدم كضمان لاستقرار سعر صرف العمله المحليه، ولدفع الاجور والمرتبات لموظفي الخدمه العامه، وفقا لكشوفات عام 2014م.

2- منح الحكومة اليمنية (قرض ميسر) بمبلغ (1 مليار دولار سنويا)، لفترة خمس سنوات. يسلم للبنك المركزي اليمني، ويستخدم لضمان استقرار سعر صرف العمله المحليه، ولدفع مستحقات الدين العام الداخلي.

3- حصول الحكومة اليمنية على (هبة سنوية) بمبلغ (2 مليار دولار)، لمدة عشر سنوات، وذلك لاستخدامها في (برنامج لاعادة اعمار ما دمرته الحرب), خلال الثمان سنوات المنصرمة.

4- استمرار وتوسيع النشاط الاغاثي والانساني لكل من (مركز الملك سلمان)، و(الهلال الاحمر الاماراتي)، و(المنظمات الدولية) الاخرى لاغاثة نسبة اكبر من فقراء اليمن وجائعيه للخمس سنوات القادمة على الاقل.

5- ضرورة وضع خارطة طريق مزمنة لضم اليمن الى مجلس التعاون الخليجي بصورة تدريجية. تتناسب مع ما يتحقق من تقدم في (مشروع التحديث والتطوير) المشار الى بعض مكوناته اعلاه.

■ رابعا: ضبط السياسات النقدية، للبنك المركزي عدن. وذلك باتخاذ الاجراءات التالية:-

1- تصحيح اختلال (سعر الصرف الدفتري)، (Book Rate), من خلال رفعه ليتساوى مع سعر السوق. (وقد تم تنفيذ هذا الاجراء موخرا).

2- ايقاف (السحب على المكشوف) من قبل (الحكومه الشرعية)، الى ان تنخفض نسبة (سحبيات الحكومه على المكشوف)، الى اقل من 35% من متوسط الايرادات العامه للثلاث سنوات الاخيرة.

3- توسيع سياسة التدخل المباشر في سوق النقد من خلال بيع وشراء العملات الاجنبية، وفقا لسعر السوق باستخدام المزادات العلنيه. لتشمل كافة السلع والخدمات.

4- تطبيق الشفافية الكامله في نشاط البنك المركزي عدن, والبنوك التجارية والاسلاميه، والصر افين.

5- انشاء غرفة مقاصه رقمية لضبط التحويلات المالية بين الصر افين تحت اشراف البنك المركزي اليمني. والزام كافة الصر افين بالتعامل عبرها فقط. وتشديد العقوبات على اي تعامل خارجها.

6- تطبيق (نظام الامتثال) و(نظام التامين)، ونسبة (الاحتياطي الالزامي)، ونسب (مركز العملات الاجنبية) وغيرها من الاجراءات على الصر افين.

7- توسيع الشمول المالي في اليمن، من خلال الربط الرقمي بين الصر افين وشركات الصر افه والبنوك التجارية والاسلاميه، تحت اشراف البنك المركزي اليمني.

8- تحريك سعر الفائده بما يحقق الاستقرار النقدي, وفقا لاقتصاد السوق.

9- تحريك الاحتياطي الالزامي، بما يتو افق مع الحاله الاقتصادية وحجم السيولة في السوق.

10- تطبيق النظم واللو ائح المنظمه للعلاقة بين البنك المركزي و(الحكومة الشرعية) بما لا يعطي للحكومة مجال للتهرب من تنفيذ التزاماتها الدولية، في اصلاح الاختلالات السعرية. وتصحيح وضع الخدمة العامه، ومكافحة الفساد.

■ خامسا: معالجة مشكلة الدين المحلي العام، وتقييد نسبة العجز في الميزانية الحكومية

واستخدام المصادر غير التضخميه لتمويله. وذلك من خلال:-

1- دفع المستحقات المجمدة من الدين المحلي العام، للموظفين وفقا لكشوفات عام 2014م. بشكل تدريجي, وفقا لقاعدة (شهر+ شهر)، بما لا يتسبب في موجة تضخم عالية. باستخدام (القرض الميسر), المقدم للحكومه الشرعية. المشار اليه اعلاه.

2- دفع المستحقات المجمدة من الدين المحلي العام للبنوك وشركات التامين والضمان الاجتماعي والمؤسسات الاخرى. وذلك بشكل تدريجي مدروس، بما لا يتسبب في موجة تضخم عالية. باستخدام (القرض الميسر), المقدم (للحكومة الشرعية) المشار اليه اعلاه.

3- الزام الحكومة بان لا يتجاوز (العجز الصافي) في ميزانيتها العامه, لعام 2024م وما بعده, (3% من الناتج المحلي الاجمالي).

4- تغطية (العجز الصافي) للميزانية العامه باستخدام الوسائل غير التضخمية. وذلك من خلال:-

- اصدار اذون الخزانه.
- اصدار السندات الحكومية.
- اصدار شهادات الايداع.
- اصدار وكالات الدفع (الصكوك الاسلاميه).
- بيع العملات الاجنبية، بالمزاد العلني.
- وغيرها من وسائل الدفع غير التضخميه الاخرى.

■ سادسا: الاجراءات المالية اللازمه لزيادة الايرادات العامه، وتتمثل اهمها في ما يلي:--

1- رفع (العبء الضريبي) الى (14% من الناتج المحلي الاجمالي), كمرحلة اولى. بهدف ان يصل لاحقا الى 20% كهدف نهائي.

2- اصلاح (اختلال السعر الجمركي للدولار)، ليتساوى مع سعر السوق.

3- تطبيق (ضريبة المبيعات) على جميع السلع.

4- تطبيق (ضريبه الدخل) على كافة انواع الدخل.

5- قوننة (الركاز) وتطبيقه على الممتلكات العقارية الخاص والعامه، بما يشمل (الاراضي العقارية) الخاصه، وما شابهها.

6- تحويل راسمال موسسات القطاع العام الى اسهم. وتوزيعها وفقا لقاعدة (الخمس). اي (20% للموظفين والمتقاعدين في نفس المؤسسة. 20% للمحافظة. 20% للإطار الاداري الاعلى. 40% للحكومة الاتحادية. توزع مناصفه بين الشمال والجنوب).

7- تطبيق النظم واللوائح والاتفاقيات الدولية والمحلية، المتعلقة بـ:-

- ايرادات املاك الدوله من النفط
- ايرادات املاك الدولة من الغاز.
- ايرادات ممتلكات الدولة من الاراضي والعقارات.
- ايرادات املاك الدوله الاخرى.

8- معالجة الاختلالات السعرية للخدمات الاقتصادية الحكومية. وتصحيح رسوم منحها، واشراك القطاع الخاص والمواطنين في انتاجها وتوزيعها.

9- تصحيح رسوم الخدمات الادارية، والخدمات الاخرى المقدمه من قبل الدوله.

■ سابعا: من اجل تطبيق النظم واللوائح الخاصه بالايرادات المالية، ومكافحة الفساد

يجب تفعيل انظمة الرقابه (السابقه، والموازية، واللاحقة)، واهمها:-

- نظام الرقابه الداخلي في الموسسات والمرافق الحكومية.
- نظام المراجعة الالزامية لحسابات القطاع الخاص.
- تفعيل نشاط الجهاز المركزي للرقابه والمحاسبات
- تفعيل نشاط الهيئة العامه لمكافحة الفساد.
- تفعيل نشاط الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات.

لكي تتحقق الجدوى من تفعيل انظمة الرقابة، لابد من تفعيل اجهزة الضبط القضائي واجهزة الامن العام.

■ ثامنا: من اجل ضمان استقرار اسعار صرف العمله المحلية، واستقرار اسعار السلع والخدمات، فان زيادت الايرادات العامة

وضبط السياسات النقدية، وضبط عجز الميزانية العامه، وتغطيته من مصادر غير تضخميه، وتفعيل اجهزة الرقابة، واجهزة الضبط القضائي، واجهزة الامن العام، (لن تجدي) اذا لم يتم اتخاذ الاجراءات الادارية والمالية اللازمه لترشيد الانفاق العام، وذلك بـ:-

1- ترشيد الانفاق على الرواتب والاجور وما في حكمها. من خلال تطبيق النظم واللوائح الخاصة بها.

2- ايقاف دفع (الاعاشة) بالدولار. وايقاف الابتعاث الى الخارج لمدة خمس سنوات، وتقليص عدد الملحقيات، والسفارات.

3- ايقاف التعامل الحكومي (بنظام التوظيف) والانتقال الى (نظام التعاقد). بما يحقق الضمان الاجتماعي والصحي وعدم الاجحاف باي من الطرفين.

4- ترشيد انفاق المرافق الحكومية على المستلزمات السلعية والخدمية من خلال. استخدام مرافق الدولة للطاقه الشمسيه، وترشيد استهلاك المياه، وتقليص نفقات الاتصالات، والنقل والانتقال، وغيرها.

5- ترشيد النفقات المخصصه والتحويليه. من خلال تقليص الدعم لموسسات القطاع العام.

6- الانتقال من نظام (الدعم بالاسعار) الى نظام (الدعم بالدخل). وزيادة دعم الاسر الفقيرة بشكل مباشر.

7- ترشيد النفقات الراسمالية والاستثمارية من خلال تطبيق الشفافية، في نظام المناقصات والمزايدات، وتطبيق الانظمة والقوانين واللوائح.

وهكذا يتضح بان زيادة الموارد المالية العامه تتطلب تفعيل كامل (آليات الدولة). مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار متطلبات (الانتقال) من النظام الاداري والمالي والنقدي المركزي الى النظام الاداري والمالي والنقدي اللامركزي. وهو الامر الذي يلح بضرورة وجود (مشروع للتحديث والتطوير الاداري والمالي والنقدي) لليمن. يطبق باشراف دولي بعيدا عن التجارب (محلية الصنع) الفاشله والمتخلفه.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

تصميم: حازم السنيني

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

الآثار المتوقعة لتحريك سعر الدولار الجمركي - إجراءات مقترحة لزيادة الموارد المالية:

م/ فضل محسن البان
مدير عام العلاقات والتعاون الدولي - مصلحة الجمارك

مقدمة:

• تعمل مصلحة الجمارك وفقا لقانون الجمارك رقم 14 لسنة 1990 وتعديلاته بالقانون رقم 12 لسنة 2010.

• الجمهورية اليمنية عضو في منظمة الجمارك العالمية منذ العام 1993 وفي منظمة التجارة العالمية منذ العام 2014. وتلتزم مصلحة الجمارك بتمثيل البلد في تنفيذ العديد من الاتفاقيات الدولية ومن ضمنها اتفاقية كيوتو المعدلة بشأن تسهيل التجارة التي انضمت إليها اليمن في العام 2013.

• تطبق مصلحة الجمارك قانون التعريفة الجمركية رقم (41) لعام 2005 وتعديلاته، والمتضمن العديد من الاستثناءات والاعفاءات في العديد من السلع المستوردة، وكذلك يحدد هذا القانون العديد من السلع والبضائع المحصورة والمقيدة والممنوعة.

• تطبق مصلحة الجمارك اثناء عملها اليومي العديد من قوانين الجهات الحكومية الأخرى مثل:

– قانون الاستثمار.
– قوانين الضرائب.
– قانون حماية البيئة.
– قانون المواصفات والمقاييس.
– قانون الهيئة العليا للأدوية
– قانون الحجر النباتي والحيواني.
– قانون التجارة.
–.... الخ.

• ومصلحة الجمارك مؤسسة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويشرف عليها معالي وزير المالية، وهي جزء من الجهاز الإداري للدولة ويسري على كادرها الوظيفي قانون الخدمة المدنية.

• ويجب التوضيح هنا أن مصلحة الجمارك ليست جهة تشريعية، إنما هي مؤسسة حكومية إيراديه بالدرجة الأولى تتولى تنفيذ قانون الجمارك والعديد من قوانين الجهات الأخرى والتوجيهات الحكومية العليا، كما ورد آنفا.

مبررات تحريك سعر الدولار الجمركي:

من مبررات تحريك سعر الدولار الجمركي المعروفة لدينا جميعا ما يلي:

- تأثر الإيرادات السيادية للدولة بسبب الحرب والإرهاب.
- تأثر البنية التحتية لجميع الجهات الايرادية (مباني وموارد بشرية) بسبب طول الحرب والأزمة السياسية في البلد.
- استحواذ السلطات المحلية في بعض المحافظات التابعة للشرعية للموارد والايرادات، وكذلك بعض المؤسسات الحكومية الايرادية، وعدم توريدها الى خزينة الدولة لدى البنك المركزي بمبررات متنوعة.
- مبررات أخرى (الإصلاحات التي تنفذها الحكومة والمطلوبة من المانحين والداعمين الدوليين مثل صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والوكالة الامريكية للتنمية الدولية .... الخ)
- وحاليا: مهاجمة موانئ تصدير النفط الخام من قبل الطيران المسير الحوثي، والتهديد المستمر باستهدافها، مما جعل ناقلات النفط تحجم عن المجيء الى تلك الموانئ، وعدم القدرة على حماية تلك الموانئ بما يمكن الناقلات من الرسو بأمان.

تأثير تحريك سعر الدولار الجمركي على الايرادات الجمركية (العام الماضي):

• بعد أن قامت الحكومة بتحريك سعر الدولار الجمركي في العام الماضي من 250.5 الى 500 ريال للدولار، كان المؤمل أن ترتفع الإيرادات الجمركية والضريبية المحصلة في المنافذ الجمركية في المناطق التابعة للحكومة الشرعية بنسبة (تزيد على 90%) عن العام الذي سبقه 2021، إلا أن ذلك لم يحصل. فقد تم تحصيل مبلغ (ما يقارب 703 مليار ريال- إيرادات جمركية وضريبية وعوائد أخرى – مقارنة مع 571 مليار ريال في العام 2021)، ويمكن تلخيص أسباب ذلك بالآتي:

– فتح ميناء الحديدة خلال الهدن المتعاقبة وتحول سفن المشتقات النفطية وايراداتها الكبيرة الى هناك، حيث تم تقدير ما تم تحصيله هناك وأصبح فاقدا على خزينة الدولة بأكثر من 38% من الايرادات.
– تدخل رؤساء السلطات المحلية في بعض المحافظات في العمل الجمركي، وذلك بمنح بعض التخفيضات والتسهيلات بالمخالفة للقانون.
– انتشار ظاهرة التهريب للسلع، نتيجة لأسباب عديدة منها:

• طول الحدود البرية والبحرية للجمهورية وعدم قدرة الجهات المختصة على حمايتها من تدفقات التهريب للسلع والبشر، وأحيانا التواطؤ مع المهربين.

• المنع المتكرر من قبل تحالف دعم الشرعية للعديد من السلع ذات الأثر المالي الكبير ومنها ما يتعلق بأنظمة الطاقة الشمسية من ألواح وبطاريات وكذلك الأسمدة وبعض المنتجات الحديدية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، لإمكانية استخدامها للأغراض العسكرية.

تأثير تحريك سعر الدولار الجمركي للمرة الثانية:

بموجب قرار اللجنة الاقتصادية العليا رقم (1) لعام 2023 وقرار مجلس الوزراء رقم (3) لعام 2023 تم تحريك سعر صرف الدولار الجمركي من (500) ريال الى (750) ريال.

أولا: التأثير على السلع الضرورية:

وهي السلع المحددة في المادة (1) من القانون رقم (5) لسنة 2007 بشأن التجارة الداخلية وهي: السلع الاساسية لنشاط الانسان وحياته (القمح – الأرز – الدقيق – السكر – الأدوية – الحليب – المشتقات النفطية). حيث تم استثناء كلا من] القمح – الأرز – الأدوية (القائمة الوطنية) – الدقيق – زيت الطعام النباتي (خام وجاهز) – حليب الأطفال[- لازالت بسعر 250.5 ريال / للدولار، بموجب قرار مجلس الوزراء (7) لعام 2021 بشأن تحريك سعر صرف الدولار الجمركي.

- ثالثا: التأثير على أسعار البيع في السوق (أمثلة):

* المشتقات النفطية:

1- البنزين: سعر البيع للدبة (20 لتر) في محطات تعبئة الوقود بتاريخ 31 يناير 2023 (19000 ريال)، ووفقا لارتفاع سعر الصرف من 500 الى 750 ريال ينتج زيادة في الرسوم 530 ريال تمثل 2.8% من سعر البيع في المحطات.

2- الديزل: سعر الدية (20) لتر في محطات التعبئة (20600) ريال في نفس التاريخ أعلاه، ينتج عن تحريك سعر الصرف زيادة مقدارها (460 ريال)، تمثل 2.2%.

ملاحظة: أسعار المشتقات النفطية وفقا للأسعار العالمية ونشرة PLATTS

* السكر/ فاصوليا معلبة:

1- السكر: معدل الزيادة في سعر الكيس (50 كجم) مبلغ (1259) ريال تمثل 3.73% من سعر البيع في السوق المحلي.

ثانيا: التأثير على السلع وفقا لفئات التعريفة الجمركية:

البضائع		
الفئة	نسبة الزيادة	ملاحظة
الصفرية (0%)	مستثناة	القمح- الأرز- الأدوية ... (الخ). (لا توجد زيادة)
5%	3.7%	80% من بنود التعريفة الجمركية، هنا: الدقيق وزيوت الطبخ وحليب الأطفال (تتعامل ب 250.5 ريال للدولار- لا توجد زيادة)
10%	4.9%	12% من بنود التعريفة الجمركية
25%	8.3%	السيارات القديمة موديل 2011 وما دون - السمسم- العسل- الدخن- الملح (المستورد)
60%	16.2%	فئة حماية للفواكه المستوردة اثناء فترة السماح

2- فاصوليا معلبة: معدل الزيادة في سعر كرتون الفاصوليا المعلبة عبوة 24 علبة (486) ريال، ما يعادل 4.8% من سعر البيع للمستهلك .

* حديد البناء: • معدل الزيادة في سعر الطن الحديد (29840) ريال تمثل نسبة 3.73% من سعر البيع في السوق المحلي.

رابعا: التأثير على رسوم السيارات:

الفئة	نسبة الزيادة التقريبية في القيمة السوقية	ملاحظة
5%	3.7%	السيارات الجديدة- موديل آخر عام (سنة الصنع) + عام واحد (حاليا موديل 2023 و2022)
15%	6%	موديلات ما بينهما
25%	8.3%	السيارات القديمة- موديل 2011 وما دون

خامسا: التأثير على الرسوم والضرائب والعوائد الأخرى (الإيرادات الجمركية):

بلغ اجمالي الإيرادات الحكومية المحصلة من قبل مصلحة الجمارك خلال العام الماضي 2022 كما يلي:

البيان	المحصل / ريال
الرسوم الجمركية	237,881,080,619
الضرائب بأنواعها	391,770,731,275
العوائد الأخرى	73,030,737,247
الاجمالي	702,682,549,141

علما بأن كل تلك الإيرادات قد تم توريدها الى البنك المركزي اليمني أولا بأول.

ومن المتوقع، ونتيجة لتحريك سعر صرف الدولار الجمركي الى 750 ريال، فإن إيرادات مصلحة الجمارك للعام 2023 الحالي ستتجاوز التريليون ريال بشروط محددة منها:

- ثبات الأسعار العالمية أو زيادتها.
- عدم تحول البضائع الى موانئ أخرى.
- عدم تدخل السلطات المحلية في العمل الجمركي. - دعم الإصلاحات الجمركية.

المزاد المعلن وأسعار بعض السلع الاستهلاكية

د/ نهال عكبور
أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ بعد أن توسعت أزمة سعر الصرف وانهارت القوة الشرائية للنقود وانتقلت آثارها الكارثية الى افراد المجتمع، سعى البنك المركزي لاتخاذ عدد من الاجراءات وحملات التفتيش وتوقيف العديد من شركات الصرافة التي لم تلتزم بشروط وقوانين الصرافة، والبعض منها ساهم في رفع أسعار الصرف.

قام بإعلان عن فتح المزاد الالكتروني في تاريخ 10 نوفمبر عبر منصة "رفينيتيف" العالمية لبيع وشراء العملات الأجنبية حيث يستهدف من عمليه بيع العملة تغطيه احتياجات السوق المحلية من العملة الصعبة. كما يعتبر إجراء يضمن تحقيق الاستقرار العام في الأسعار والنقد الأجنبي، و مواجهه اضطرابات آليات العمل بسوق النقد وتخفيف الضغط على شراء العملات الصعبة من السوق، وبالتالي السيطرة على التدهور المتسارع للعملة المحلية، وأعاده السيولة النقدية إلى التعامل عبر البنوك والحد من التعاملات خارج القطاع المصرفي، وأعلن البنك إجراءات تنظيم عمليه المزاد وأشار أن منصة "رفينيتيف" ستتولى عمليه المزاد وتنظيم عمليه البيع والشراء للنقد الأجنبي، يسمح فقط للبنوك المشتركة بالمنصة المشاركة بالمزاد مباشره، أما البنوك غير المشتركة بها سيقوم البنك المركزي بتقديم العطاءات نيابة عنها بطلب رسمي مقدم للبنك عبر البريد الالكتروني المخصص لذلك.

قام البنك المركزي اليمني عدن خلال العام 2022م، بعمل 50 مزادا، وكان المبلغ المعلن عنها تراوح بين ادناها (15 مليون دولار) واعلاها (50 مليون دولار). بإجماليها (1263000000 مليون دولار)، الا انها لم تباع في اغلب العمليات الذي مربها المزاد المعلن فقد بيعت بحوالي (1075616053 مليون دولار).

وعلى الرغم من أن الاهداف المعلنة للمزاد تخفيض حدة التضخم في العملة الوطنية إلا ان سعر الإرساء المعلن للمزاد بلغت بأعلى حدود لها في اخر مزاد رقم (50/2022) بحوالي 1190 ريال يمني / دولار، إذ تر افقت مع هذا الارتفاع تدهور الاوضاع المعيشية للمواطنين الذين عقدوا آمالهم على هذا المزاد للحد من التدهور الحاصل في العملة إلا انه كان مخيب للآمال.

فمن خلال بيانات الجدول رقم (1) الموضح لحركة المزاد المعلن خلال العام 2022م لوحظ ارتفاع سعر المزاد من 930 ريال يمني / دولار الى 1190 ريال يمني/ دولار أي بمقدار 260 ريال يمني / دولار. كما هو موضح بالشكل رقم (1)

من الملاحظ ان المزاد المعلن لم يبتعد كثيرا عن أسعار السوق وتتبع حركته الى الصعود فيلاحظ ان فارق 50 ريال بأغلب المزادات المعلنة عن سعر السوق، كما هو موضح بالشكل رقم (2)

الشكل رقم (1) الموضح لحركة الاسعار الارساء خلال العام 2022م

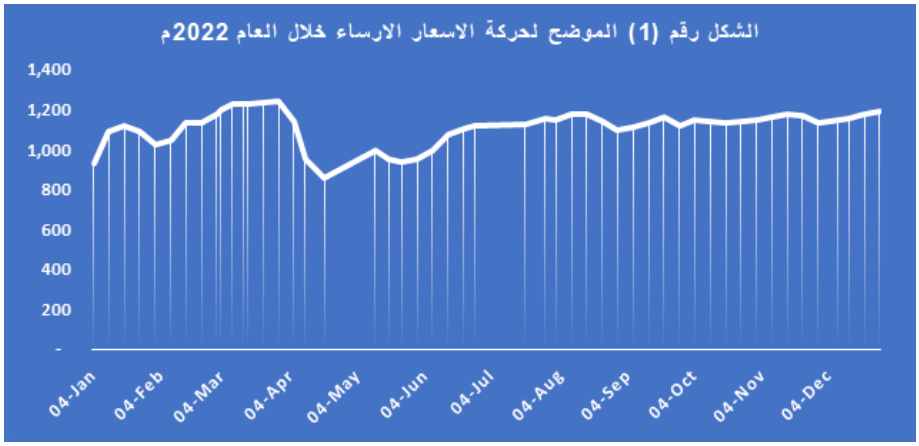

الشكل رقم (2) الموضح لحركة متوسط اسعار الصرف وحركة متوسط اسعار الارساء في المزاد المعلن

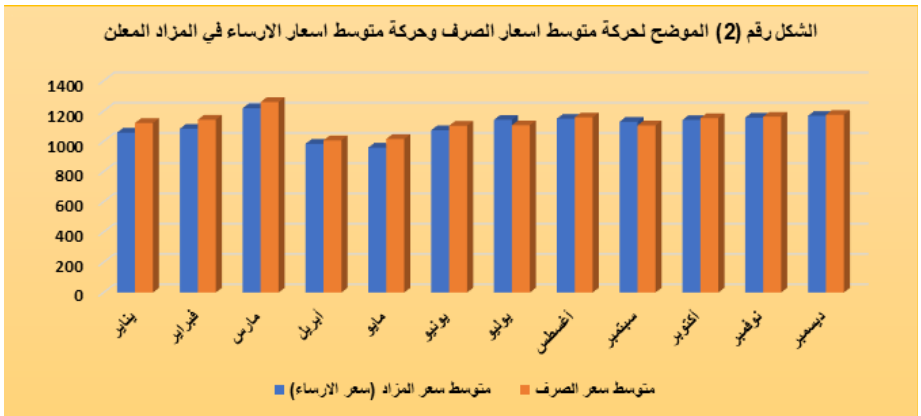

جدول رقم (1) رصد عمليات المزاد للمده من يناير الى ديسمبر 2022م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(1/2022)	04 يناير	962	930	930	15,000,000	15,427,000	14,347,110,000	103%	97%
(2/2022)	11 يناير	1,120	1,070	1,090	15,000,000	15,000,000	16,350,000,000	143%	70%
(3/2022)	18 يناير	1,175	1,080	1,120	15,000,000	15,000,000	16,800,000,000	151%	66%
(4/2022)	25 يناير	1,108	1,085	1,086	15,000,000	17,915,000	19,455,690,000	119%	84%
(5/2022)	01 فبراير	1,070	1,023	1,023	15,000,000	12,113,000	12,391,599,000	81%	100%
(6/2022)	08 فبراير	1,057	1,037	1,047	15,000,000	15,000,000	15,705,000,000	126%	79%
(7/2022)	15 فبراير	1,155	1,130	1,130	20,000,000	16,090,000	18,181,700,000	126%	64%
(8/2022)	22 فبراير	1,157	1,107	1,130	20,000,000	20,000,000	22,600,000,000	103%	97%
(9/2022)	01 مارس	1,231	1,177	1,177	20,000,000	9,000,000	10,860,000,000	114%	40%
(10/2022)	03 مارس	1,225	1,200	1,200	20,000,000	20,000,000	24,000,000,000	100%	100%
(11/2022)	08 مارس	1,259	1,227	1,227	20,000,000	170,000,000	20,350,000,000	83%	100%
(12/2022)	13 مارس	1,245	1,227	1,227	20,000,000	14,000,000	17,524,000,000	71%	100%
(13/2022)	15 مارس	1,246	1,227	1,227	20,000,000	11,000,000	13,853,000,000	56%	100%
(14/2022)	22 مارس	1,250	1,235	1,235	20,000,000	12,000,000	14,758,000,000	60%	100%
(15/2022)	29 مارس	1,257	1,240	1,240	20,000,000	4,000,000	5,233,000,000	21%	100%
(16/2022)	05 أبريل	1,150	1,140	1,140	20,000,000	4,370,000	4,981,800,000	22%	100%
(17/2022)	10 أبريل	982	950	950	20,000,000	6,900,003	6,555,002,850	35%	100%
(18/2022)	19 أبريل	890	860	860	20,000,000	1,261,000	1,084,460,000	6%	100%
(19/2022)	12 مايو	1,016	996	996	20,000,000	15,374,000	15,312,504,000	79%	100%
(2022\20)	18 مايو	975	950	950	20,000,000	16,941,000	16,093,950,000	85%	100%
(21/2022)	24 مايو	988	937	937	30,000,000	21,450,000	20,098,650,000	72%	100%
(22/2022)	31 مايو	994	947	950	30,000,000	30,000,000	28,500,000,000	119%	84%
(23/2022)	07 يونيو	1,031	997	997	30,000,000	29,155,050	29,067,584,850	97%	100%
(24/2022)	14 يونيو	1,020	1,055	1,075	30,000,000	30,000,000	37,299,275,000	116%	87%
(25/2022)	21 يونيو	1,112	1,095	1,102	30,000,000	30,000,000	33,060,000,000	136%	73%
(23/2022)	07 يونيو	1,031	997	997	30,000,000	29,155,050	29,067,584,850	97%	100%
(24/2022)	14 يونيو	1,020	1,055	1,075	30,000,000	30,000,000	37,299,275,000	116%	87%
(25/2022)	21 يونيو	1,112	1,095	1,102	30,000,000	30,000,000	33,060,000,000	136%	73%
(23/2022)	07 يونيو	1,031	997	997	30,000,000	29,155,050	29,067,584,850	97%	100%
(24/2022)	14 يونيو	1,020	1,055	1,075	30,000,000	30,000,000	37,299,275,000	116%	87%
(25/2022)	21 يونيو	1,112	1,095	1,102	30,000,000	30,000,000	33,060,000,000	136%	73%

جدول رقم (1) رصد عمليات المزاد للمده من يناير الى ديسمبر 2022م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(26/2022)	26 يونيو	1,127	1,115	1,118	3,000,000	30,000,000	33,540,000,000	117%	86%
(27/2022)	19 يوليو	1,137	1,129	1,129	30,000,000	24,390,000	27,536,310,000	81%	100%
(28/2022)	28 يوليو	1,188	1,155	1,155	30,000,000	22,370,000	25,837,350,000	74%	100%
(29/2022)	2 أغسطس	1,165	1,150	1,150	30,000,000	13,826,000	15,899,900,000	46%	100%
(30/2022)	9 أغسطس	1,190	1,170	1,180	30,000,000	30,000,000	35,400,000,000	128%	78%
(31/2022)	16 أغسطس	1,188	1,175	1,175	30,000,000	30,000,000	35,250,000,000	106%	94%
(32/2022)	23 أغسطس	1,129	1,129	1,139	30,000,000	19,985,000	22,762,915,000	67%	100%
(33/2022)	30 أغسطس	1,116	1,100	1,100	30,000,000	6,054,000	6,659,400,000	20%	100%
(34/2022)	06 سبتمبر	1,127	1,107	1,110	30,000,000	30,000,000	33,300,000,000	103%	97%
(35/2022)	13 سبتمبر	1,140	1,100	1,130	30,000,000	30,000,000	33,900,000,000	113%	89%
(36/2022)	20 سبتمبر	1,165	1,150	1,159	30,000,000	30,000,000	34,770,000,000	127%	79%
(37/2022)	27 سبتمبر	1,132	1,118	1,118	30,000,000	14,612,000	16,336,216,000	49%	100%
(38/2022)	04 أكتوبر	1,176	1,150	1,150	30,000,000	26,766,000	30,780,900,000	89%	100%
(39/2022)	11 أكتوبر	1,156	1,140	1,140	30,000,000	24,338,000	27,745,320,000	81%	100%
(40/2022)	18 أكتوبر	1,139	1,130	1,130	30,000,000	24,207,000	27,353,910,000	81%	100%
(41/2022)	25 أكتوبر	1,153	1,143	1,143	30,000,000	18,101,000	20,689,443,000	60%	100%
(42/2022)	01 نوفمبر	1,154	1,144	1,144	30,000,000	16,588,000	18,976,672,000	55%	100%
(43/2022)	08 نوفمبر	1,170	1,160	1,160	30,000,000	14,999,000	17,398,840,000	50%	100%
(44/2022)	15 نوفمبر	1,183	1,178	1,178	30,000,000	2,439,000	2,873,142,000	8%	100%
(45/2022)	22 نوفمبر	1,182	1,170	1,170	30,000,000	25,323,000	29,627,910,000	84%	100%
(46/2022)	29 نوفمبر	1,143	1,130	1,130	30,000,000	10,890,000	12,305,700,000	34%	100%
(47/2022)	08 ديسمبر	1,150	1,145	1,145	30,000,000	17,533,000	20,075,285,000	58%	100%
(48/2022)	13 ديسمبر	1,164	1,158	1,158	30,000,000	14,759,000	17,090,922,000	49%	100%
(49/2022)	20 ديسمبر	1,195	1,180	1,180	30,000,000	14,370,000	16,956,600,000	48%	100%
(50/2022)	27 ديسمبر	1,208	1,190	1,190	50000000	32070000	38163300000	0.64	1

المصدر البنك المركزي اليمني - عدن

كما شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية هي الأخرى ارتفاعا متتبعة الارتفاع الحاصل في أسعار الصرف ارتفاعا كونها هي سلع مستوره من الخارج ويتم التعامل بالعملات الأجنبية في حال شراءها ويتبعها تكاليف نقل وشحن البضاعة من الأسواق العالمية وحتى تفتيشها في خارج البلد اذ تخضع لضرائب و إقامة في أراضي غير الوطن وتكاليف اجرة العامل بالعملات الاجنبية وهناك عوامل أخرى تساهم في رفع أسعار السلع الاستهلاكية ك الجبايات الغير قانونيه وأسعار النفط وغيرها ، فنلاحظ

ارتفاع اهم السلع الضرورية بمتوسط نمو سنوي بلغ (30458، 36075، 36029، 34617، 41362، 41362، 25600،39229، 70250) ريال يمني على التوالي لكل من (القمح، دقيق الافران، الدقيق العادي، بر مطحون، سكر، زيت، حليب مجفف، وارز) على التوالي. انظر الشكل رقم (3) الموضح لمعدل ارتفاع الأسعار خلال العام 2022م.

عند النظر الى الارتفاع بالأسعار في السلع الاستهلاكية الضرورية فأنها لا تتناسب مع مستويات رواتب افراد المجتمع وانها لا تغطي احتياجاتهم بسبب الارتفاع الرهيب بحجم التضخم فيلجأ العديد من الافراد الى تقليص حجم الاستهلاك واللجوء الى السلع الاستهلاكية البديلة قد تكون اقل جوده من السلع الأخرى ولكنها في اطار حدود الممكن شراءه ، كما يلجا الى تعدد مصادر الدخل والعمل فوق طاقاتهم كما لوحظ خروج فئه كبيره من الافراد بمختلف أعمارهم وجنسهم للعمل بحث عن مصادر للقمة العيش الكريم وهذا يترتب عليه ظواهر اجتماعية سلبية تضر بالمجتمع أحيانا.

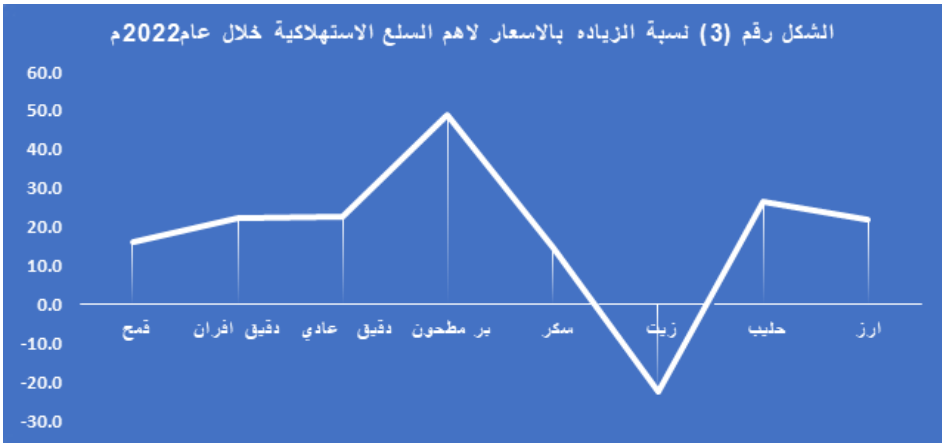

جدول رقم (2) أسعار اهم بعض السلع الاستهلاكية الضرورية لعام 2022م

السلعة	الوحدة	شهر يناير	شهر فبراير	شهر مارس	شهر أبريل	شهر مايو	شهر يونيو	شهر يوليو	شهر أغسطس	شهر سبتمبر	شهر أكتوبر	شهر نوفمبر	شهر ديسمبر
قمح	50كجم	26300	28500	29000	29000	27500	31000	32500	34000	32200	35000	30000	30500
دقيق افران	50كجم	28050	33200	39550	36150	35250	37050	39550	42550	39100	35800	32300	34350
دقيق عادي	50كجم	28000	33150	39500	36100	35200	37000	39550	42500	39050	35750	32250	34300
بر مطحون	50كجم	26850	31150	38400	35000	34100	35900	35900	36500	36500	34100	31000	40000
سكر	50كجم	35800	41000	43200	43200	37500	44000	43200	43700	43700	39040	41000	41000
زيت	20 لتر	39950	38000	58000	39000	39200	44500	44500	37000	37000	32200	30500	30900
حليب	25كيلو	22300	22200	26700	26700	26700	24500	24500	24500	24500	28200	28200	28200
ارز	40كجم	61500	63500	72000	72000	62000	69000	69000	76000	74000	74000	75000	75000

المصدر : الاداره العامة لغرفة العمليات المركزية - وزاره الصناعة والتجاره

جدول رقم (3) الموضح لرواتب موظفي الدولة بمختلف الدرجات

البيان			قيمه العلاوة	اجمالي الراتب مع المراحل	30%	اجمالي الراتب + قيمه العلاوة لعام واحد وال 30%	الراتب عند سعر صرف 1200
وظائف السلطة العليا	رئيس الجمهورية		11200	283990	0	295190	245.99
	نائب رئيس الجمهورية		10000	253990	0	263990	219.99
	رئيس الوزراء		8800	223990	0	232790	193.99
	نائب رئيس الوزراء		7600	193990	0	201590	167.99
	وزير		6431	163990	0	170421	142.02
	نائب وزير		5200	133990	0	139190	115.99
م/ الأول	وكيل	1	4000	103990	31200	139190	115.99
	وكيل مساعد	2	3297	86417	25950	115664	96.39
	مدير عام	3	2944	77585	23300	103829	86.52
المستوى الثاني		4	2628	69700	20900	93228	77.69
		5	2434	64833	19450	86717	72.26
		6	2253	60326	18100	80679	67.23
المستوى الثالث		7	2087	56153	16850	75090	62.58
		8	2006	54146	16250	72402	60.34
		9	1858	50431	15150	67439	56.20
المستوى الرابع		10	1786	48645	14600	65031	54.19
		11	1595	43860	13150	58605	48.84
		12	1477	40906	12300	54683	45.57
		13	1420	39487	11850	52757	43.96
المستوى الخامس		14	1315	36858	11050	49223	41.02
		15	1217	34423	10350	45990	38.33
		16	1171	33287	10000	44458	37.05
		17	1084	32353	9700	43137	35.95
المستوى السادس		18	968	32136	9650	42754	35.63
		19	896	31870	9550	42316	35.26
		20	800	31390	9400	41590	34.66

المصدر: الخدمة المدنية والتأمينات

أولويات التنمية وإعادة الإعمار في اليمن

نبيل حسن الفقيه
وزير الخدمة المدنية والتأمينات الأسبق

ينتظر اليمنيون بفارغ الصبر انقشاع الغمة و انتهاء الحرب الشرسة التي اكلت الأخضر واليابس، اذ تزداد معاناة ابناء اليمن كبيرهم وصغيرهم فقيرهم وغنيهم مع مرور الايام، فإلى جانب الدماء الزكية التي تسيل دونما وجه حق من هنا وهناك تزداد حالة البؤس الاقتصادي والاجتماعي وتتعاظم المعاناة لدي مختلف شرائح المجتمع في اليمن شماله وجنوبه شرقه وغربه.

لا يمكن اغفال ان اليمن قد عانت من المشاكل الاقتصادية المختلفة قبل الحرب العبثية التي مهّد لإشعال نارها الحوثيين ، فقد شكلت تلك المشاكل عوائق امام التنمية الشاملة التي كان الجميع يمني النفس بتحقيقها خلال الثلاثين السنة الماضية ... فبجانب الفساد والإفساد الاداري الذي انعكس سلباً على كل مؤسسات الدولة انخفضت الموازنة العامة للدولة بشكل اثر سلباً على البنيان الاقتصادي الهش في اليمن مما عاظم من الاعباء الملقاة على عاتق الدولة ، فكان ان استغل الحوثيين ذلك للولوج الى رحم الدولة اليمنية فأوغلوا في تدمير البنيان المؤسسي للدولة اليمنية مستغلين في ذلك حاجة الناس للاستقرار الاقتصادي وتطلعاتهم لتأمين الحد الأدني من مقومات الحياة كتامين الغذاء والكساء و الاحتياجات الاساسية من السلع والمواد الرئيسية ، وحاجتهم كذلك لتوفير الخدمات الاساسية من كهرباء و مياة بالاضافة إلى خدمات التعليم والصحة.

الكل يدرك ان ملف النزاع اليمني أضحى حبيس التجاذبات الإقليمية و الدولية ، فقد شل من يدي اليمنيين قرارهم ، وأصبح قرار الوصول الي إيقاف الحرب مناط بالدول الإقليمية التي تسعى الي تحقيق غاياتها السياسية ، وان كل الدول الفاعلة في الملف اليمني قد تعمدت اغفال وتجاهل المعاناة الانسانية التي يشهدها اليمن ، ولعل ما عانت منه اليمن من تفشي وباء الكوليرا وحمى الضنك وغيرها من الأمراض لدليل على ما يعاني منه جل اليمنين في مختلف المناطق ، كما ان الفقر والإفقار الذي ضرب مختلف شرائح المجتمع قد وضع اليمن في على راس قائمة الدول الأقل فقراً على مستوى العالم.

لعل من الأهمية ان ندرك ان دوام الحال من المحال ... فالشواهد التاريخية تدل على ان الصراعات المسلحة لا يمكن ان تدوم ، وان الانصياع الي صوت الحق وصوت العقل لابد ان يصل الي اذان الممسكين بتلابيب الملف اليمني طال الزمان او قصر ، وان بعد العسر يسر... لذا نجد ان من الأهمية التطلع الي مرحلة ما بعد الحرب مرحلة اعادة الاعمار بواقعية مفرطة ، واجزم هنا ان دول الإقليم وهي الدول المعول عليها تحمل عب اعادة الاعمار في اليمن لن يكون بمقدورها الاسهام في اعادة الأعمار مثل ما كان إسهامها في تدمير اليمن خاصة وان الأوضاع الاقتصادية اقليمياً ودولياً تشير الى ان هناك انحسار اقتصادي سلبي سوف يوثر على دعم واسناد اليمن ما بعد الحرب ، لذا فان من الضروري النظر بواقعية لترتيب الاولويات ، وان الضرورة كذلك تستدعي اعادة هندسة الأولويات في مجال التنمية و ترتيبها بالتوازي مع متطلبات مرحلة إعادة الإعمار وفقاً للإمكانيات المتاحة.

■ الواقع الاقتصادي الحالي

مما لا شك فيه ان 75٪ من البنية التحتية قد استهدفت من قبل طرفي الحرب في اليمن وان بشكل كبير من قبل التحالف ، وان جُل المنشآت العامة والخاصة قد طالها الدمار الكلي او الدمار الجزئي ، وان البنية التحتية المرتبطة بربط اليمن بمحيطه الخارجي قد شملها الدمار الكلي ، فقد دمرت المطارات والموانئ وطرق نقل ... بالاضافة الى ان الاختلالات والاختناقات الكبيرة في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية قد طالها الضرر المباشر مما أدى الي توقف عجلة التنمية بشكل تام ، وتعاظم كل ذلك مع هجرة راس المال الوطني وتوقف كل الشركات الاستثمارية و الشركات النفطية من العمل في اليمن ومع هذا التوقف توقف الرافد الاساسي للاقتصاد المتمثل في عوائد تصدير النفط والغاز ، والعوائد من الرسوم والضرائب والجمارك وغيرها من الموارد الاساسية للدولة ، وزادة المعاناة الاقتصادية في اليمن بالقرارات الكارثية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية تجاه المغتربين اليمنيين ، وعودة السواد الاعظم منهم لليمن ، وتوقفت تحويلات المغتربين لمدخراتهم والتي كانت تشكل دعم مباشر للاقتصاد اليمنين.

من هنا يمكن لنا ان نقرأ الواقع الاقتصادي واستكشاف ملامحه من خلال:

اولاً: الانخفاض الكبير في الموارد العامة... ويعتبر هذا نتيجة طبيعية لضعف الانشطة الاقتصادية وتوقف الكثير منها، كما ان الشلل التام قد اصاب قطاع النفط والغاز ففاقم ذلك من خسائر القطاع العام، وأدى الى تدني الإيرادات العامة للدولة، وسينعكس كل ذلك سلباً على التنمية واعادة الاعمار.

ثانياً: ارتفاع نسبة البطالة... حيث أدت

الحرب الى ارتفاع معدل البطالة وأصبحت معظم شرائح المجتمع اليمني خارج سوق العمل وقد تتجاوز نسبة البطالة ٪75 بين الشباب القادرين على العمل، كما ان ارتفاع نسبة البطالة قد أدت الى زيادة نسبة الفقر، وسيؤدي ذلك الى انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد مما ينعكس سلباً على مستوى دوران العجلة الاقتصادية.

ثالثاً: العجز الكبير في ميزان المدفوعات ... نتيجة عدم التوازن بين الإيرادات العامة والالتزامات، فمما لا شك فيه ان توقف تصدير النفط والغاز وشح الموارد المالية الناتجة من الصادرات وتوقف تحويلات المغتربين وتوقف الحركة السياحية قد جمد موارد الدولة من العملة الصعبة مع استمرار الطلب لتغطية فتح الاعتمادات او طلب تغطية التحويلات لاستيراد المواد الاساسية.

رابعاً: انكماش الناتج الاجمالي المحلي ... حيث يزيد الانكماش في الناتج المحلي الاجمالي عن ٪80، نتيجة توقف الإنتاج في الكثير من المنشآت الاقتصادية، مما انعكس سلباً على عدد كبير من المحافظات، بالاضافة ان توقف صرف الرواتب، قد أدى الي اتساع رقعة الفقر وتوقف عجلة الاقتصاد، وتفشي الظواهر الاجتماعية السلبية، كما ان غياب مؤسسات الدولة وحالة الا أمن وتفشي ظاهرة انتشار المليشيات المسلحة، وفرض الاتاوات على المصانع والمنشآت، كل ذلك قد أدى الي انكماش الناتج الاجمالي المحلي.

خامساً: الانهيار الكبير في سعر الصرف ... ان عدم استقرار سعر صرف العملات الأجنبية واستمرار تدهور سعر الريال اليمني امام مختلف العملات خاصة الدولار والريال السعودي قد أدى إلى انخفاض دخل المواطنين وجر ذلك معه أكثر من ٪80 من عدد السكان الى مستوي خط الفقر، بالاضافة الى الارتفاع الكبير في مستوي التضخم.

سادساً: خروج رؤوس الأموال ... هجرة عدد كبير من رجال الاعمال والبيوت التجارية للخارج، حيث أدى عدم الأمن والاستقرار الي هجرة رجال الاعمال، مما أثر سلبا على الاقتصاد بشكل عام وعلى البطالة بشكل خاص، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة والدخول في سلسلة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي اثرت على معظم اليمنيين.

باستعراضنا الموجز، نشير إلى ان ملامح الواقع الاقتصادي من الصعوبة ما يجعل اليمن تظل تحت صفيح ساخن وان توقفت آلة الحرب وهنا علينا طرح العديد من التساؤلات حول مدى قدرة الحكومة اليمنية (ما بعد الحرب) من القيام بواجباتها الاساسية، ومدى استعدادها وقدرتها على الدخول في مرحلة إعادة الإعمار... ومن هذه الأسئلة:

- إذا كانت الحكومة قد فشلت في القيام بوظائفها الاساسية في المحافظات التي تقع تحت سيطرتها، فهل ستتمكن من الدخول في مرحلة اعادة الاعمار؟؟
- ثم ما هو المنهج الذي ستعتمد عليه الحكومة لاعادة الاعمار؟؟ وماهي الالية التي تضمن للدولة القيام بواجباتها عند الشروع في اعادة الاعمار؟؟
- وكيف ستؤمن الحكومة تمويل اعادة الاعمار؟؟

أسئلة كثيرة تحتاج الي رؤية واضحة، وتحتاج الى انفتاح على كل القوى الوطنية للإسهام في رسم ملامح المستقبل والمضي في وضع ترتيب دقيق للأولويات التي يمكن الانطلاق منها.

■ ترتيب الأولويات

مما لا شك فيه ان اعادة النازحين يجب ان توضع في سلم أولويات الحكومة، وان اعادة المهجرين الي مساكنهم بعد ترميمها وإعادة الخدمات الأساسية إلى كل مناطق النزاع تعد من الأهمية بمكان، مع إعادة تأهيل وتشييد البنى التحتية التي تضررت بشكل مباشر خاصة المدارس والمستشفيات والمرافق الخدمية الاخرى، وسرعة إعادة تشغيل الموانئ والمطارات من خلال وضع مسار سريع يضمن حزمة من الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية في زمن قياسي.

كما ان اعادة الاعمار يجب ان تتعاضد مع القيام بتبني سياسة تحفيزية تستهدف تغيير حالة الانكماش في الناتج المحلي الاجمالي والمضي في التحفيز لخلق النمو الايجابي خاصة وان الانكماش قد فاقم من حالة البطالة ، وان من اهم الاولويات في هذا الجانب توسيع قاعدة التصنيع و توسيع قاعدة الطلب على الخدمات ، والتفكير العملي لانشاء ما لا يقل عن اربع مدن صناعية ، وتشجيع الاستثمار في قاعدة الخدمات ، وإعادة الهيبة لمؤسسات الدولة وترسيخ اسس التعامل مع مؤسسات الدولة ، و تحقيق الأمن والاستقرار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز ، و دعم المزارعين بشكل اساسي من خلال تقديم الدعم المالي المباشر للمنتجات الزراعية المحلية ، وكذا اسناد الصيادين في مختلف مناطق الاصطياد ... وحتى نضمن من كل ذلك اعادة دوران العجلة الاقتصادية في حدها الأدنى.

■ مراحل إعادة الإعمار

يجب التوافق الوطني والاتفاق مع مختلف الاطراف لعقد الموتمر الوطني لاعادة الاعمار بحيث يتم:

- تحديد مراحل إعادة الاعمار وتحديد الاولويات والاتفاق على المنهجية والاليات التي سيتم اتباعها.
- تحديد مصادر التمويل المقبولة، والشركاء المتوقع إسهامهم وكذا الترويج للاستثمار في البنية التحتية وبشكل فعال.

فمن المؤكد ان الحكومة ستواجه صعوبات جمه في توفير التمويل اللازم لاعادة الاعمار مما يستلزم معه الخروج عن المألوف في البحث عن تمويل اعادة الاعمار، فإضافة لما ستقدمه الدول المانحة والمنظمات الانسانية من دعم، فان على الحكومة المضي في اتجاه خلق الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص ، فيكون العمل على اقرار قوانين الشراكة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص كقانون الـ ((BOT الذي يتسم بسرعة التشييد والتشغيل ومن ثم نقل الملكية للدولة (build-operate-transfer))، بالإضافة الي قانون الـ (PPP) والذي يقوم على تامين و تنظم مشاريع التمويل المشترك فيما بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، (Public Partnership Projects) لتنفيذ مشروعات البنية التحتية، ويصبح للقطاع الخاص حق إدارة المشاريع بعد الانتهاء منه لفترة زمنية طويلة ويعود المرفق بعدها إلى

الحكومة مرة أخرى...على ان الأهمية تقتضي التركيز على:

اولاً : انشاء جهاز موازي مستقل يسند اليه اعادة الاعمار على المستوي المركزي ، ليقوم بعملية ادارة جميع مراحل اعادة الاعمار من تخطيط وتصميم للسياسات وتنسيق محلي وخارجي وليشكل هذا الجهاز حلقة الوصل الرئيسية مع المانحين والمنظمات الدولية والحكومة والمجالس المحلية والقطاع الخاص واصحاب المصالح المحليين ، بالاضافة الي الإشراف على صندوق اعادة الاعمار... على ان يرأس هذا الجهاز نائب لرئيس مجلس الوزراء متفرغ لإدارته ، وليتمتع بكافة الصلاحيات التي تمكنه من الفصل في اي تداخلات فيما بينه وبين الوزارات الخدمية المعنية والمجالس المحلية ، على ان يتم انشاء هذا الجهاز بشفافية عالية بحيث يتم اختيار العاملين في الجهاز التنفيذي له من خلال المنافسة المعلنة وبما يضمن اتصاف العناصر التي يتم اختيارها بالكفاءة والخبرة العالية ، وبالقدرة على العمل بعيدا عن الروتين و البيروقراطية الادارية ، وان لا يتم ضم هذا الجهاز لكادر الخدمة المدنية ، بل منحه الاستقلال المالي والاداري مع رفد الجهاز التنفيذي بخبراء محليين وخارجين من ذوي الاختصاص من القطاعين العام والخاص، بهدف التقييم والمتابعة لمشاريع البناء والإعمار والاسترشاد بهم لتصحيح المسار، وان يتم نسج علاقة تعاون وتكامل فيما بين الوزارات القطاعية وبالمجالس المحلية في المحافظات وبمشاركة اصحاب المصالح من منظمات المجتمع المحلي في عموم المحافظات والمديريات ، مع انشاء لجنة عليا للرقابة على هذا الجهاز يتم اقرار تشكيلها من قبل مجلس النواب بحيث يمثل في عضويتها منظمات المجتمع المدني ، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة العليا للرقابة على الفساد ، وأعضاء من مجلس النواب.

ثانياً: تأسيس صندوق خاص بإعادة الإعمار، بحيث يصب في هذا الصندوق كل الأموال المخصصة لاعادة الاعمار سواء ما قدم من إعانات ومساعدات او ما يقدم من المانحين الدوليين، او ما تخصصه الدولة في إطار موازناتها السنوية، بالإضافة إلى تخصيص موارد بنِسَب محددة من موارد الدولة المركزية والمحلية لدعم صندوق اعادة الاعمار.

ثالثاً: اقرار حزمة من التشريعات الاساسية لتغطية الجوانب القانونية لمشاريع إعادة الإعمار، ومن ذلك اقرار القوانين ذات الصِلة بمشاركة القطاع الخاص كالقوانين السالفة الذكر (BOT وPPP)

■ مصادر التمويل

سبق الإشارة الي ان اليمن سيواجه تحديات جمة لتأمين تمويل اعادة الاعمار من هنا نجد ان الاعتماد على المصادر المحلية سيكون هو الأساس لإعادة الاعمار في اليمن، وهذ يتطلب القيام بسلسلة من الإجراءات في طليعتها اقرار بعض التعديلات القانونية التي تجيز توظيف جزء من موارد الدولة لصالح اعادة الاعمار دون اللجوء الى فرض اعباء جديدة على المواطن ودون الخوض في اقرار اي رسوم او ضرائب جديده، وفي هذا الصدد يُقترح ما يلي:

- اقرار تعديلات قانونية تجيز تخصيص نسب تناقصية من ايرادات الصناديق الخاصة التي انشأت منذ سنوات بحيث تحدد النسبة في السنة الاولي بـ 60٪ وفي السنة الثانية بـ 50٪ وفي السنة الثالثة 40 ٪ ثم يتم تثبيت النسبة عند 20٪ من ايرادات الصناديق لصالح صندوق اعادة الاعمار.
- اقرار توظيف 30٪ من موارد مبيعات النفط والغاز لصالح اعادة الاعمار بحيث تسهم هذه الموارد بشكل خاص في المرحلة الاولى على اعادة الاعمار في المناطق المنتجة للنفط والغاز.
- اللجوء إلى الاقتراض من الدول والمؤسسات المالية الشقيقة والصديقة بشروط ميسرة لتوفير السيولة التي تساعد على السرعة في إنجاز المشاريع، رغم المساوئ الناتجة عن هذا الاقراض والمتمثلة في ارتفاع نسبة الدين الخارجي الي الناتج المحلي الاجمالي ووضع عبء مالي إضافي على الموازنة العامة للدولة ، الا ان هذا افضل من الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، والتي غالبا ما تفرض هذه المؤسسات على الدول المقترضة، شروطا اقتصادية صعبة وتنازلات سياسية تمس بالسيادة وتضع البلاد رهينة لهذه المؤسسات لمدة طويلة.
- إعادة هيكلة الإيرادات العامة، وترشيد اي دعم مقدم لأي قطاع خدمي، مع محاربة التهرب الضريبي والنظر بواقعية إلى امر خصخصة بعض الأصول التي لم تعد منتجة بل أصبحت تمثل عبء على الموازنة العامة، على الرغم من ان هذا الامر لن يتم بالشكل السريع اذ يتطلب اقرار عملية الخصخصة إجراء دراسات معمقة واتخاذ قرارات حصيفة تولي امر عدم تاثر العاملين في القطاع المخصخص اهمية لا تقل عن اهمية استمرار الخدمات.

ومع اقرار حزمة القوانين سالفة الذكر (PPP) - (BOT)لخلق الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص ، لابد من الاتجاه نحو اعتماد تأسيس الشركات المساهمة، والتي يسهم فيها اليمنيين بمختلف شرائحهم و بشكل خاص المغتربين ، بالاضافة الى المستثمرين من مختلف دول العالم ، وكذا اسهام مؤسسات الدولة الايرادية في تلكم الشركات وبما لا يزيد عن 30٪ فقط من رأس مال كل شركة مساهمة ، وذلك لتمكين القطاع الخاص من ادارة تلك الشركات باحترافية عالية تنعكس إيجابياً على الجميع ، مع منح هذه الشركات الأولوية في انشاء وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، بالاضافة إلى المزايا التحفيزية.

قيام الحكومة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بدخول الشركات العالمية العملاقة في عملية استخراج النفط والغاز، واتخاذ القرارات السريعة التي تضمن اجراء عقود مع شركات ذات مكانة دولية في مجال الصناعات الاستخراجية، وسرعة اعادة الشركات التي انسحبت من اليمن وبما يضمن اعادة تصدير النفط والغاز وتأمين خطوط نقل النفط والغاز وتحسين بيئة الاستثمار في القطاع النفطي.

ليس بالأمر الهين واليسير المضي في اعادة الاعمار واحداث تنمية متوازية في ظل عدم الأمن والامان وعدم الاستقرار السياسي، وفي ظل تجاذب الاطراف السياسية لمصالحها الذاتية ...لذا نجد ان الأهمية تقتضي الدخول في مرحلة المصالحة الوطنية في أسرع وقت ممكن بهدف تضميد الجراح وإعادة اللحُمة الى الجسد اليمني، والتوافق على اعادة الاعمار كمخرج اساسي من مخرجات المصالحة الوطنية.

Since 1958

شركة جمعان للتجارة والإستثمار

Jumaan Trading & Investment Co.

شريك التنمية

المعدات الثقيلة

القطاع الصناعي

القطاع الزراعي والبحري

مولدات ماج دوسان اليابانية | الطاقة المتجددة | حراثات ارماتراك

زيوت ماج | دكاكة ساكاي اليابنية | رافعه شوكية هيلي

الإدارة العامة
العنوان: اليمن . صنعاء . التحرير
رقم الهاتف: 3/ 4/ 9671272232+
رقم الهاتف: 3/ 2/ 9671480441+

فرع صنعاء
العنـــوان: اليمن . صنعاء . شارع الزبيري
رقم الهاتف: 01207411

فرع.باب اليمن
العنوان: اليمن . صنعاء . باب اليمن
رقم الهاتف: 01244278

فرع باجل : 03505011

فرع عدن
العنوان: اليمن . عدن
رقم الهاتف: 02303700

فرع الحديدة
العنوان: اليمن . الحديدة
رقم الهاتف: 03262586

فرع المكلا: 05308272

www.jumaanco.com

info@jumaanco.com

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر فبراير 2023

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن لشهر فبراير 2023

م	البيان		الاسبوع الأول 2023/02/7		الاسبوع الثاني 2023/02/14		الاسبوع الثالث 2023/02/21		الاسبوع الرابع 2023/02/28	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1255	1259	1240	1255	1260	1270	1210	1217
		سعودي	333	334	330	333	335	337	321	323

م	الصنف/ السلع	وحدة القياس (كيلو)	السعر (ريال يمني)					
أولا: السلع الأساسية								
1	كيس القمح	50	34000	34000	34000	32000	34250	
2	دقيق السنابل ابيض	50	38000	38000	38000	35000	38000	
3	أرز الفخامة	40	72000	72000	72000	72000	72000	
4	سكر برازيلي	50	48500	48500	48500	48500	48500	
5	زيت الطبخ	8 لتر	15000	15000	15000	14000	15000	
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	7000	7000	7000	7000	7000	
ثانيا: سلع مكملة								
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	23000	23000	23000	23000	22250	
8	شاي الكبوس	1	7500	7500	75000	7500	7500	
9	الفاصوليا الحمراء	1	2500	2500	2500	2500	2500	
10	الفاصوليا البيضاء	1	1500	1500	1500	1500	1500	
11	العدس الاصفر	1	2000	2000	2000	2000	2000	
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70 جم	كرتون	4000	4000	4600	4600	4125	
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	590	590	590	590	590	
ثالثا: الفواكه والخضروات								
14	التفاح	1	3000	3000	3000	3000	3000	
15	البرتقال	1	3000	3000	3000	2500	3000	
16	الموز	1	700	700	700	500	750	
17	التمور	1	2000	2000	2000	2000	2000	
18	البطاطس	1	1000	800	1000	1000	1000	
19	البصل الجاف	1	500	500	500	500	650	
20	الباذنجان	1	500	700	700	500	525	
21	الطماطم	1	400	500	500	500	325	
22	الباميا	1	2000	2000	2500	2500	2000	
خامسا: اللحوم ومشتقاتها								
23	لحم الغنم بلدي	1	12000	12000	12000	12000	12000	
24	الدجاج الحي	1	5000	5000	6500	6500	5000	
25	الدجاج المجمد ساديا	1	3800	3800	3800	3800	3800	
26	طبق البيض	1	5000	4600	4600	4000	4700	
سادسا: الأسماك								
27	الثمد	1	10000	10000	8000	6000	9750	
28	الديرك	1	20000	20000	12000	12000	15000	
29	السخلة	1	16000	16000	12000	12000	18000	

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية م/عدن

إعداد وتحليل:
د. بثينة السقاف
رصد ميداني:
محمد أبوبكر سالم

ان من خلال رصد فريق مؤسسة الرابطة الاقتصادية المعد للمقال في هذا العدد وعند القيام بتحليل استمارة الرصد الأسبوعية، تبين أنَّ هناك انخفاضا نسبيا في متوسط أسعار معظم السلع بشكل في الأسبوع الرابع مقارنة بالأسبوع الأول من شهر فبراير 2023م ويعود ذلك إلى تحسن سعر الريال اليمني مقابل الدولار كداعيات ايداع السعودية وديعة بمبلغ مليار دولار أمريكي للبنك المركزي - عدن.

■ التغيرات في أسعار السلع الأساسية:

عند مقارنة سعر السلع الأسبوع الرابع مع الأسبوع الأول من الشهر يلاحظ انخفاض متوسط سعر القمح الامريكي وزن 50 كغم في الأسبوع الاول ما نسبته (5.88 %)، كما انخفض متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم بنسبة (7.8%) ، بينما حافظ أرز الفخامة

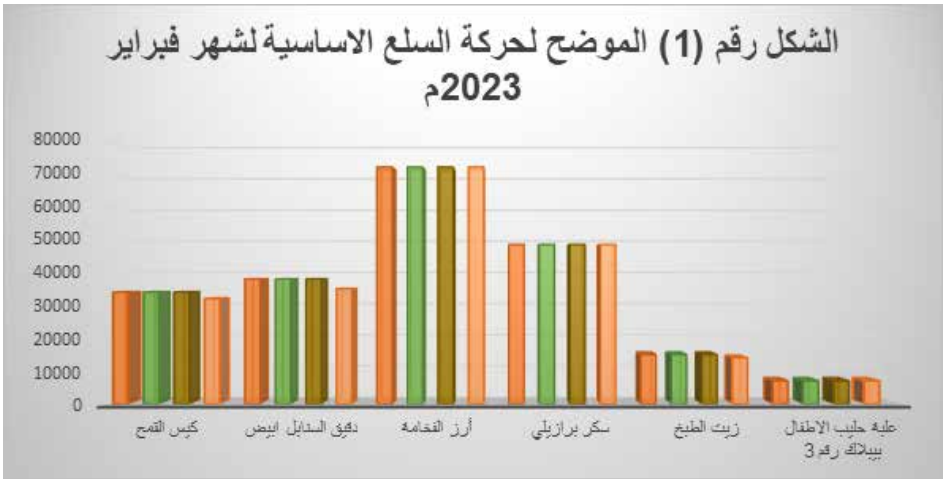

40 كغم بمتوسط سعره دون تغيير عند 72 الفا للكيس، كما ثبت سعر سكر السعيد 50 كغم طيلت الشهر دون تأثير بانخفاض سعر الصرف حيث سجل سعر الكيس عند 48500 ريالا، أما الزيوت عبوة 8 لتراً فقد انخفض بشكل طفيف بما نسبته (6.66%)، بينما متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) سجل استقراراً نسبياً منذ شهر يوليو الماضي عند 7000 ريالا للعبوة.

■ التغيرات في أسعار السلع المكملة:

أما بالنسبة للسلع المكملة فعند مقارنة سعر السلع الأسبوع الرابع مع الأسبوع الأول من الشهر فمتوسط سعر أسعار السلع المكملة

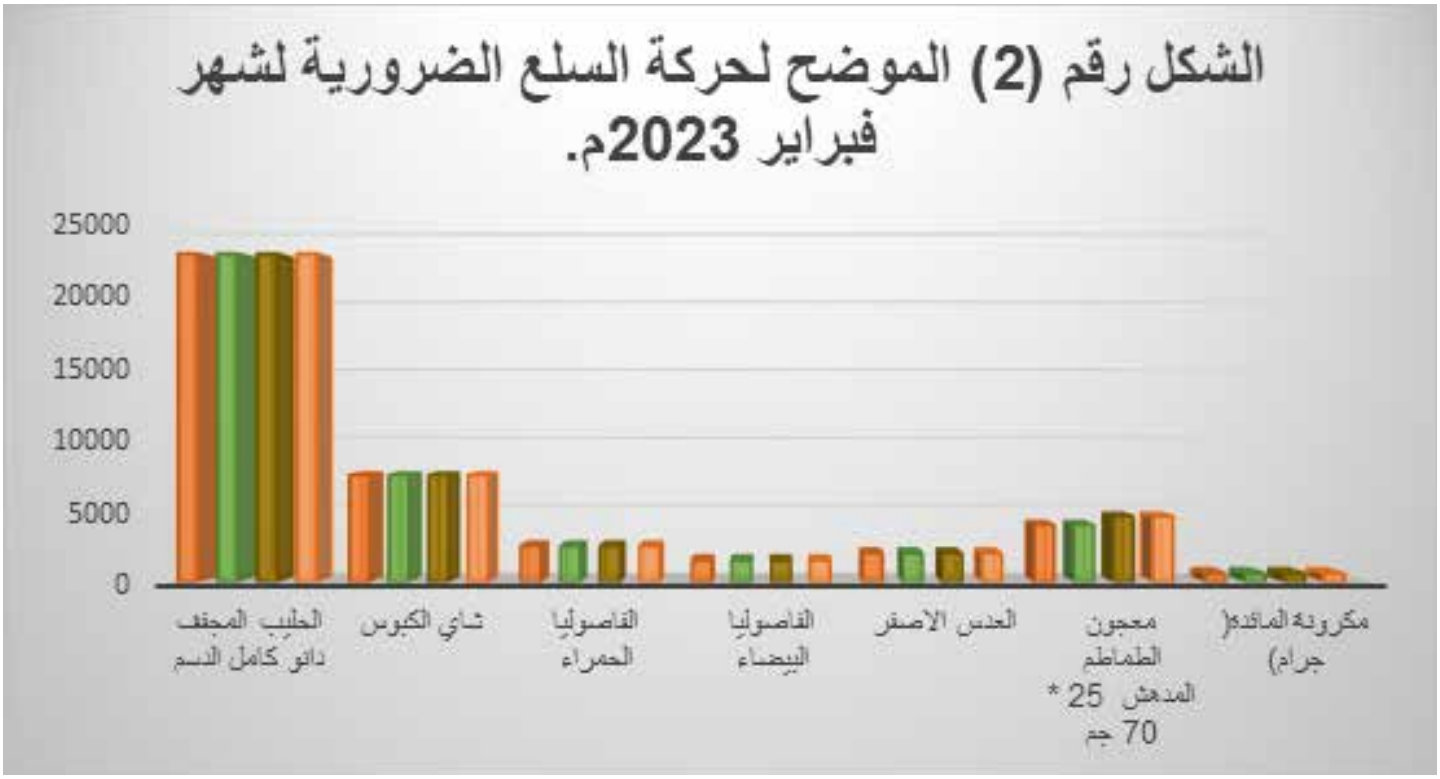

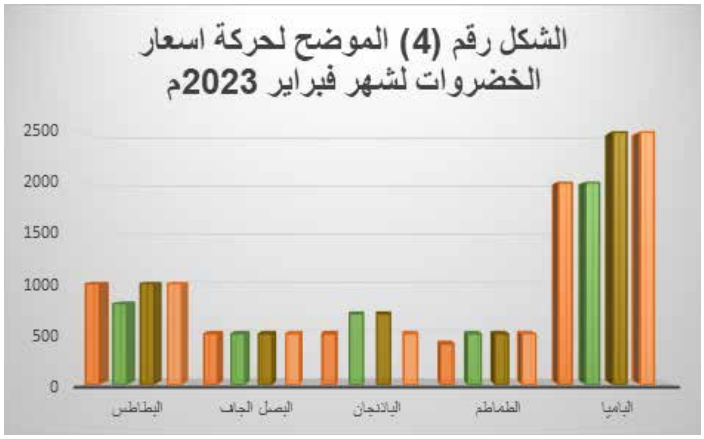

التي تضمنتها استمارة الرصد لم تتأثر بتغير أسعار الصرف، فسجل الحليب المجفف دانو عبوة(2.5) كغم متوسط سعر عند 23 الفا للعبوة، استقر شاي الكبوس (1 كيلو جرام) عند سعر 7500 ريالا، بينما يشهد متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء والفاصوليا البيضاء والعدس الاصفر استقرارا في سعرهما، أما متوسط أسعار معجون الطماطم (المدهش) و كذلك متوسط سعر مكرونة المائدة دون أي تأثير بتغيرات أسعار الصرف.

■ التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات:

اما متوسط سعر الكيلو التفاح والتمور استقراراً في متوسط اسعارها، أما متوسط سعر البرتقال فقد تحرك نحو الانخفاض بنسبة (16.6%)، كما انخفض سعر الموز بنسبة (28.5%) مقارنه بالأسبوع الأول من الشهر.

سجل متوسط سعر الكيلو البطاطس والبصل الجاف ثباتا في سعرهما الأسبوع الرابع مقارنة بالأسبوع الأول من الشهر، أما الباذنجان فقد ارتفع متوسط سعره في منتصف الشهر ثم عاود الانخفاض الى 500 ريالا للكيلو، أما الكيلو الطماطم الطازجة فقد ارتفع بنسبة (25%) مقارنة بالأسبوع الأول من الشهر ، أما الباميا فقد ارتفع سعره (25%) وبالتالي يظهر ان أسعار كلا من الفواكه والخضروات تؤثر فيها عوامل أخرى غير تأرجح سعر العملة.

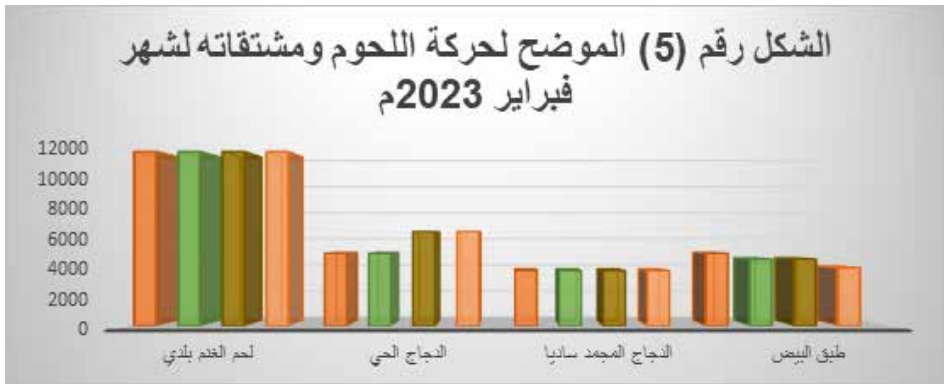

■ التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها:

أما أسعار اللحوم في الملاحم للحم الغنم البلدي فقد سجل ثباتاً في متوسط سعره بشكل عام، بينما ارتفع متوسط سعر كيلو الدجاج الحي بنسبة (30%) في النصف الاخر من شهر فبراير مقارنة بالنصف الاول، أما متوسط سعر الدجاج المجمد فلم يتغير سعرة طيلة الشهر، أما متوسط سعر طبق البيض فقد انخفض بنسبة (25%) مقارنة بالأسبوع الأول من الشهر رغم ان سعره شهد تأرجحا بشكل عام.

■ التغيرات في أسعار الأسماك:

أما أسعار اللحوم في الملاحم للحم الغنم البلدي فقد سجل ثباتاً في متوسط سعره بشكل عام، بينما ارتفع متوسط سعر كيلو الدجاج الحي بنسبة (30%) في النصف الاخر من شهر فبراير مقارنة بالنصف الاول، أما متوسط سعر الدجاج المجمد فلم يتغير سعرة طيلة الشهر، أما متوسط سعر طبق البيض فقد انخفض بنسبة (25%) مقارنة بالأسبوع الأول من الشهر رغم ان سعره شهد تأرجحا بشكل عام.

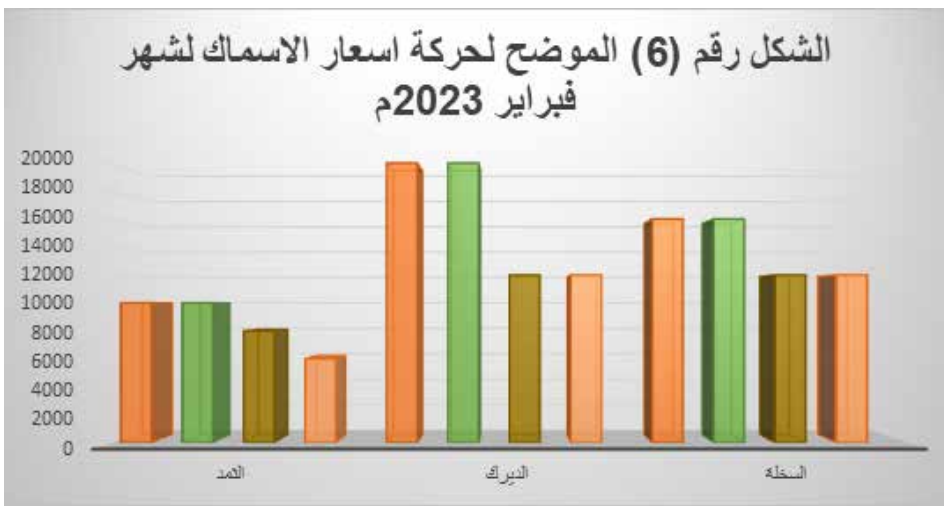

ليكن 2023 عام السماد العضوي

م. عبد القادر خضر السميطي

■ دعونا نودع عام 2022م بكل علاته وسلبياته و إيجابياته ونستقبل عام 2023م بصفحة جديدة نكتب عليها بأول السطر بسم الله نبدأ العمل بخطة عمل جديدة ومزمنة بحيث يكون العمل جماعي ويقسم العمل وتوزع المهام كلا حسب تخصصه في مجالنا الحيوي مجال الزراعة وفي محافظة ابين الخير والعطاء وادعو الى تقييم الأداء العمل سلبا و ايجابا والاستفادة من تجارب النجاح وتجاوز حالات الفشل.

رسالة إلى كل المدراء والمزارعين الذين أخفقوا أو فشلو في إتمام عملهم خلال العام الماضي والذين دائما ما يتحججون بالإمكانيات المادية او الظروف المحيطة وفي الو اقع عندما تغوص في أعماق وكواليس الإدارة والنشاط الزراعي الانتاجي سوف تدرك وخاصة على مؤسسات الدولة عجب العجاب صرفيات بالهبل ودورات بالدولار ومنظمات مؤسسات دعم من هنا وهناك دون تحقيق نجاحات بحجم تلك النفقات نعم قد يكون من الاسباب سوء التنسيق والتخطيط لاستخدام الموارد المالية.

المصيبة أن الإنجاز صفر والمردود صفرين وكأنك يابو زيد ما غزيت

اقول لكل مدير فشل ولم يحقق أي نجاحات خلال العام الماضي عليه أن يتوب وان يراجع حساباته وان يحافظ على ماء الوجه ويبدأ صفحة جديدة ويحقق على الأقل الحد الأدنى من الأعمال المكلف بها

من الاول من يناير 2023م علينا أن نبدأ عام جديد بحيث نجعل من هذا العام عام مميز من اول يوم فيه ونبدأ بالقيام بأعمالنا بشكل مختلف عن ما كان عليه في العام الماضي ولا يمكن لأحد منا أن يكون متفرج أو يكتفي بأن يكون مجرد راكب في هذه الرحلة علينا أن نقنع أنفسنا بأن الزمن قد تغير أيضا علينا أن ندرك تماما إن المدراء والمسؤولين سيحاسبون على الوعود الذي قطعوها العام الماضي على أنفسهم ولكن للأسف الشديد لم يوفوا بوعودهم ولم ينفذوا من خططهم شيئا يذكر سوى منظمة دخلت ومنظمة خرجت ودورة طلعت ودورة نزلت استطيع القول ان العام الماضي هو عام الفشل على مستوى تطوير الاداء في الانتاج وادارة المؤسسات الزراعية في ابين.

قطاع الزراعة في كل دول العالم يحظى باهتمام خاص من زيادة الانتاج وخاصة انتاج الغذاء لمواجهة ازمة الامن الغذائي العالمي المتمثل في قلة المعروض من انتاج الغذاء وزيادة الاسعار بسبب حرب روسيا على اوكرانيا وغيرها من الاسباب.

وكل ما يهمني هنا هو مستقبل بلدنا وتحسين معيشة السكان عن طريق زيادة الانتاج الزراعي.

من حقنا نحن في الجمعية الوطنية للبحث العلمي أن نتفاخر بالإشراف والتدريب لأكثر من مزارع ومزارعة بينهم مهندسين 250 ومرشدين زراعيين وعمال زراعيين ومهتمين في الزراعة في إنتاج الأسمدة العضوية ونشر هذه التقنية بين أوساط المزارعين .وتطبيقها وتبنيها بالكامل في العام الماضي

وندعو الجمعية الوطنية للبحث العلمي أن تجعل من عام 2023م عام إنتاج المبيدات الطبيعية ونشر ثقافة الزراعة العضوية وعام التصالح مع الطبيعية والحفاظ عليها وان يكون عام التخفيف من استخدام المبيدات الكيماوية السامة ويكون عام استعادة المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية باستخدام كل التقنيات المتاحة والأمنة من أجل الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والمياه والتربة والبيئة

وهنا من حقي أن افتخر كمهندس زراعي يسير بخطى ثابتة ومحددة أن بوادر العام الجديد تبشر بالخير فالمزارعين في كل من لحج و أبين قد استخدموا المادة العضوية من خلال تخميرها وتدويرها و إنتاج مادة عضوية تسمى الكمبوست وتم استخدامها رسميا في نهاية العام الماضي على كثير من المحاصيل الزراعية مثل الحبحب والباذنجان والبصل والفلفل والموز والباباي وكثير من المحاصيل الزراعية الأخرى وقد كانت النتائج مذهلة حيث تبدو النباتات في قمة الجمال نمو سريع تفرعات اثمار قوية ونظيفة تلك نتائج العمل قد شاهدناها خلال شهر يناير والذي هو فاتحة العام الجديد نعم يحق لنا أن نسمي هذا المنتج بالذهب الأسود لأنه فعلا يعطينا ذهب ذات أشكال وألوان جميلة يعطينا غذاء صحي ونباتات خضراء وثمار خالية من مترسبات المبيدات الكيماوية

الأجمل في بداية عام 2023م هو انتشار ثقافة المزارعين لديهم ثقافة التخفيف من استخدام المبيدات السامة على مزروعاتهم باستخدام تقنيات خاصة بهم مثل استخدام كل ما هو طبيعي لمكافحة الآفات الزراعية التي تفتك بالمحاصيل الزراعية

الأجمل من هذا وذاك ان المزارع وصل إلى قناعة بأن الاستمرار في استخدام المبيدات الكيماوية السامة سيضر صحة الانسان والحيوان على حد سواء ضف إلى ذلك أن هذه المبيدات تلوث التربة والمياه وتؤثر على البيئة المحيطة بنا

في هذه العجالة ندعو كل من يهمه أمر هذه البلاد والعباد أن يدعمونا في مجال إنتاج الاسمدة العضوية و إنتاج المبيدات الطبيعية خاصة مع وفرة المواد الخام التي تستخدم في انتاج الاسمدة والمبيدات الحشرية في بلادنا.

التطورات في نشاط شركات الصرافة.. المخاطر والتحديات

أمير ردفان عبدالله صالح

منذ عام ٢٠١٥م أصبحت شركات الصرافة حديث الساعة بفضل التوسع والانتشار الذي صاحب نشاطها ، إذ انتشرت فروع الشركات بكل مكان ولم يتوقف الأمر هنا ،اذ أصبح البعض منها بنوك تمويل أصغر في العام ٢٠٢٢م .

وعلى الرغم من الدور المهم الذي لعبته في توفير العملات الأجنبيه للمستوردين وتقديم تسهيل الحوالات المالية ، الا انها اصبحت متهمة في نظر الكثير من المحللين الاقتصاديين بالقيام بعمليات غسيل الأموال كون البلد في أزمة اقتصادية خانقة ولا مبرر لهذا التوسع ، كما أن هذا النمو في نشاطها صاحبه انهيار غير مسبوق في أسعار الصرف وبالتالي أصبحت محل اتهام بالقيام بعمليات المضاربه بالعملة إلا أن هذه ليست الأسباب المنطقية ، إذ ان هناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى هذا النمو يمكن تلخيصها بالاتي:-

1- أنتجت الحرب الكثير من العراقيل أمام البنوك التجارية ، أذ أن عجز الحكومة والبنك المركزي عن سداد ديونها وبالتالي عجزت عن الوفاء بالتزاماتها ، أضافة إلى تشديد الإجراءات الخارجيه التي فرضت على البنوك المحليه، كل هذه الأسباب حولت الكثير من العملاء الى الصرافين لتوفير احتياجاتهم من العملات الأجنبيه كما قام الصرافين بالتحويلات الخارجية وأهمها سداد الالتزامات الخارجية للمستوردين وبالتالي حل الصرافين محل البنوك.

2- قامت الكثير من المؤسسات الحكومية بفتح حسابات لدى الصرافين لتمكين الجمهور من القيام بسداد التزاماتهم عبر هذه الحسابات وكذلك تحويل مرتبات الموظفين الحكوميين عبر هذه الشركات الأمر الذي زاد من ثقه الجمهور بجداره شركات الصرافة.

3- المرونة في فتح الحسابات الجاريه لدى شركات الصرافة وكذلك السحب والإيداع بأي وقت وتوفر التطبيقات الإلكترونية التي تمكنك من الإرسال والاستلام بالجوال وغيرها من التسهيلات التي يندر الحصول عليها في البنوك في زمن الحرب ، هذه الأفضليات دفعت الكثير للتعامل مع شركات الصرافة حديثة العهد.

■ المخاطر والمشكلات:

لازالت الكثير من الإجراءات القانونية والتنظيمية لنشاط شركات الصرافة والتحويلات المالية غائبة وعلية فهي عرضة للعديد من المخاطر والمشكلات التي قد تؤثر عليها وعلى عملائها ومنها:

1)- نقص الوعي المصرفي لدى إدارات هذه الشركات إذ قام الكثير منهم با استخدام أموال العملاء بشراء العقارات واستثمارها بمجالات أخرى دونما حساب لعدم القدرة على مواجهة الالتزامات للعملاء،و كنتيجة الركود الحاصل في فترة ٢٠٢٢م اضطر العديد منها لإعلان الإفلاس.

٢)-يمنع قانون البنك المركزي إنشاء اي نوع من الحسابات لدى الصرافين وبالتالي فهي غير مضمونة السداد عند تعرضها للإفلاس أو الأقفال لأي سبب.

٣)-إجراءات البنك المركزي مازالت ناقصة ولم تغطي كافه الجوانب المتعلقة بالعمليات المصرفية ومما ينتج عنها من التزامات ،فقد قام البنك المركزي بالترخيص بإنشاء عدد من شبكات التحويل لكنه لم يضمن الحوالات الصادرة عبر هذه الشبكات ولم يضمن حتى أرصدة الحوالات التي أودعها شركات الصرافة لدى هذه الشبكات،اذا أن هناك الكثير من الحوالات والارصدة لدى الشبكات التي أغلقت أبوابها لم تسترجع للان.

٤)-النقص أو الغياب الكامل في النصوص واللوائح القانونية التي توضح التزامات كل طرف بالمعاملات التي تقوم بها شركات الصرافة والتحويلات إذ أن هناك الكثير من القضايا العالقة مثل تزوير بطائق العملاء أو حماية خصوصيات العملاء أنفسهم، ان هذا الخلل فتح باب تنصل الكثير من الشركات بمسؤولياتها تجاه العملاء.

■ حلول البنك المركزي لمعالجة الوضع الراهن

مؤخرا قام البنك المركزي بفرض العديد من الإجراءات المنظمة لعمل هذه الشركات والتي كانت بعضها إيجابية وبعضها أثرت بشكل سلبي، فمن بين الإيجابيات الآتي:-

- فرض على الشركات تطبيق الإجراءات الخاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب كذا تنظيم العمل بفرض لوائح تشغيلية تتعلق بكل العمليات داخل الشركة لما من شأنه تعزيز العمل المؤسسي ورفع كفائتها الادارية.

٢)- انشاء الشبكة الموحدة لتحويل الأموال والتي من شأنها تنظيم كل مايتعلق بالحوالات الداخليه،الا ان الامر لازال ليس محسوم هل سيتم إيقاف كافة شبكات التحويل لتبقى الشبكة الموحدة فقط أو أنها ستدخل كمنافس لهذه الشبكات ، ففي حالة الإيقاف ينبغي على البنك المركزي القيام بدراسة وتقييم المراكز المالية للشبكات للتأكد من قدرتها بالوفاء بالتزاماتها عند التصفية.

أما فيما يتعلق بالاجراءات والتي أثرت سلبا على شركات الصرافة والتحويلات المالية فإن أبرزها رفع مبلغ الضمان على الشركات إلى ٥٠٠ مليون ريال يمني وهي نسبة كبيرة أيضا مضاعفة الرسوم إلى ٢٠ مليون ريال يمني.

وعليه ينبغي على البنك المركزي تقديم المزيد من الجهد في سبيل سد الثغرات القانونية ومناطق الضعف لتشمل إجراءاته كافة جوانب العمليات المصرفية والتي من خلالها يستطيع البنك المركزي أن يقود هذه المؤسسات نحو تطوير مستواها بما ينعكس إيجابيا عليها وعلى عملائها وبالتالي تمكينها من تقديم خدماتها بمستوى عال من الأمان والثقة.

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3

الاقتصاد الإبداعي

د. سامي محمد قاسم

وفي عام 2015، أنشأ رئيس إندونيسيا، السيد جوكو ويدودو، الوكالة الإندونيسية للاقتصاد الإبداعي، وهي وكالة غيروزارية مكلفة بوضع سياسات وتنسيقها من أجل استغلال الإمكانات الهائلة للاقتصاد الإبداعي لإندونيسيا، الاقتصاد الإبداعي لإندونيسيا متنوع للغاية وهو يغطي 16 قطاعاً فرعياً مختلفاً ويبين أداء القطاع خلال السنوات الأخيرة قدرته الهائلة على النمو. ففي عام 2017، حقق القطاع ما يزيد على 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي- ووظف نحو 15.9 مليون شخص. ونتوقع أن تصل قيمته بحلول عام 2020، إلى نحو 1.924 تريليون ريال إندونيسي (ما يقارب 130 مليون دولار أمريكي)

■ لكن ما هو الاقتصاد الابداعي؟

برزت الصناعات الثقافية والابداعية خلال السنوات القليلة الماضية كأحد روافد الاقتصاد العالمي، ومحركاً من محركات النمو، باعتبارها مصدراً رئيساً للوظائف، ومساهماً في توفير المداخيل، وضامناً لاستقرار ورفاهية المجتمعات. في النصف الثاني من القرن العشرين، شهد العالم صعوداً مدهشاً لمجموعات اقتصادية أصبح لها حاضر مليء بالانتعاش الاقتصادي والتنموي الذي تعيشه الآن، من خلال أفكار ريادية استطاعت أن تحقق قفزات هائلة خلال زمن قياسي، لتصعد من قاع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى قمة التقدم الاقتصادي والرفاهية، وتتحول إلى لاعب رئيسي في الساحة الاقتصادية العالمية، ثم استطاعت أن ترسو في النهاية بعد حزمة إجراءات تنموية على بر الحضارة والإبداع والتميز الاقتصادي والعلمي والتقني

وإننا نرى اليوم التحول الوشيك للاقتصاد العالمي من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد تكون فيه القوة الأكثر أهمية هي (القوة المتنامية للأفكار)، وزيادة الطلب على الخدمات الإبداعية والمحتوى الإنتاجي الجديد الذي يتعاظم عاماً بعد عام

■ مفهوم الفكر الاقتصادي المبدع

بشكل عام، هو كيفية كسب الناس المال من الأفكار، وهو طريقة جديدة للتفكير والقيام بعمل ينعش الاقتصاد والخدمات وتجارة التجزئة والترفيه بشكل يتماشى مع النهضة التكنولوجية العالمية

بدأ الترويج لمفهوم الاقتصاد الإبداعي لأول مرة من قِبل الكاتب البريطاني "جون هوكنز" في عام 2001، وأطلقه على 15 نشاطًا تشمل مجالات متنوعة تبدأ بالفنون وتمتد لتشمل مجالات العلم والتكنولوجيا .

إنه الإبداع في التسويق وطريقة العرض ورسالة ورؤية الشركة، فالاقتصاد الإبداعي اليوم هو قطاع رئيسي ومهيمن في مجال المهن والأعمال والتجارة والاقتصاد.

إن الصناعات الثقافية والإبداعية، بما هي منتج ثقافي، باتت أبرز الحلول الخلاقة لتنويع الاقتصاد، فهي تدير ثروات كامنة في العقول، وفي إمكانات الشعوب، كما هو الحال في الفنون، والحِرَف، والنشر، والموسيقى، والسينما، وكذلك في البرمجيات، وسائر القطاعات التي يكون فيها الموهوبون أبطالاً، ويكون الإبداع رأسَ المال الحقيقي.

يتميز الاقتصاد الابداعي بمرونة عالية وقدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية، وتوفير نمو مستدام يمتد لسنوات قادمة، حيث أشار تقرير أصدرته إيرنست آند يونغ للأبحاث أن يصل سوق الصناعات الثقافية والابداعية العالمي إلى أكثر من تريلوني دولار، وتوفير أكثر من 29.5 مليون وظيفة، تستحوذ منطقة الشرق الأوسط و أفريقيا على 58 مليار دولار، وتوفر 2.4 مليون وظيفة بما يعادل 1.1 من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بأسرها، تشير هذه الأرقام أن قطاع الصناعات الثقافية والابداعية يمتلك مقومات وإمكانات للنمو هائلة في منطقتنا. لذا بات من الضروري توجيه الطاقات الشبابية نحو الأفكار الخلاّقة وتشجيعهم على تأسيس شركات ناشئة من خلال توفير البيئة المناسبة لممارسة الأعمال بأسعار تنافسية، واستقطاب المزيد من المبدعين والموهوبين من جميع أنحاء العالم وفتح أسواق جديدة أمام منتجاتنا الابداعية لتتحول دولتنا إلى مركز اقليمي للصناعات الثقافية والابداعية.

أساس الابداع والعطاء هو اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب

وسام وادي
مدير إدارة الموارد البشرية بنك القطيبي الاسلامي |مستشار اداري

■ انتشرت في الآونة الأخيرة كلمة " لم يجد من يقدر علمه وعمله في الوطن فوجد ضالته خارجه" ... هناك الكثير من هذه الأمثلة التي كانت مهمشة في وظائفها داخل المجتمع اليمني وتجدها ذكية جدا اذا ما اعطي لها اللجام لقيادة الابداع والابتكار. وهذا نتيجة ضعف شديد في مجال الموارد البشرية التي سنتحدث عنه في هذا المقال.

ان الظروف القاهرة التي زادت من البطالة الأونة الأخيرة جعلت من طالب الوظيفة يطلب أي وظيفة يسد بها حاجاته ومستلزماته فتجد خريج التاريخ يقدم للمحاسبة والمحاسب يقدم للهندسة والمهندس يقدم للإدارة و المهم ان يجد وظيفة لا تناسب ميوله ولكن تخرجه من دائرة البطالة.

التوظيف بشكل عام هو عند وجود شاغر اما حكما او فعلا فالشواغر التي تتهيأ للمتقدمين يقدم لها من كل حدب وصوب ولكن موظف التوظيف لابد وان يجد ضالته في واحد من جميع المتقدمين ولكن ليس في كل مرة تسلم الجرة.

ان الاختيار الصحيح الذي يبدو شكله في البداية قد يكون اختيار خاطئ وذلك لان ما هو في الأوراق لا يناسب ماهو في حقيقة المساق للموظف فقد يدخل المحاسب مجال المحاسبة بسبب قرب الكلية او بسبب عدم مقدرته لدخول الهندسة بسبب المعدل المتدني في الثانوية او لأسباب كثيرة منها امتحان القبول او قلة الفرص وكثرة المتقدمين او غيرها كضغط الوالدين للدخول في مجال معين من الأسباب التي تجعل الطالب من بداية المشوار لا يحدد ميولة مما ينعكس سلبا على اداءه الوظيفي وهذه مشكلة يواجهها كل مديري الموارد البشرية ويمكن التغلب عليها ليس بشرط تسكين الموظف حسب شهاداته ولكن حسب ميوله فالمهندس الذي ميوله حسابيا سوف يبدع في الحسابات اكثر من الهندسة والعكس صحيح وفي كل دارٍ بنو عمروٍ. اني من هذا المنبر ادعو جميع موظفي الموارد البشرية خاصة وجميع ارباب العمل عامة ان يجتهدوا في تسكين كل شخص حسب مستواه ومعرفته وميوله

للوظيفة.
الموظف م.ع هو موظف تم استقطابه بعد الاختبار والمقابلات وجدنا انه جدير بموقع خدمة العملاء لاسيما اعماله السابقة التي تشهد على ذلك وتأهله الى هذا المنصب ولكننا وعلى مدى سنة كاملة قد اشبعنا ملفه إنذارات وخصومات مما جعل مديره المباشر يعطي تقييما متدنيا له وبعد إيماننا بان هذا الموظف لن يتطور ولن نجد فيه انتاج او أداء متميز فوجئنا بطلب منه للتعين في وظيفة ميدانية وكانت شاغرة آنذاك فلذا اتيحت الفرصة لهذا الموظف مما ابهر الجميع بأدائه ومستواه مما جعلنا نعطيه لقب افضل موظف في عام 2022 وأيضا تم تكريم هذا الموظف من مؤسسات خارجية في جمهورية مصر العربية كأفضل موظف في المنشأة التي ينتمي اليها.
كل هذه صعوبات نشأت بسبب الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع بسبب الحرب وانا لا انكر انها موجوده من العقود السابقة ولكنها ازدادت في الفترة الأخيرة وأصبحت جزء من الحياة ولا تستغرب ان تجد الدكتور قد فتح له بقالة والمهندس بدأ يتاجر بالخضار فكل هذا وغيره من الحالات الموجودة في المجتمع انما افرزت بسبب عوامل كثيرة نذكر منها:
1. عدم تغيير سياسات العمل الداخلية ومواكبة التغيرات والمستجدات ومنها هيكل الأجور والمرتبات الذي لا يناسب التضخم الموجود.
2. ازدياد الطلب على وظائف نوعية وقلة الطلب على وظائف أخرى كانت لها الرواج في سوق العمل.
3. ارتفاع أجرة الفنيين وأصحاب الحرف الى اضعاف كثيرة مقابل الراتب الذي يتحصل عليه صاحب الشهادة.
4. لا تعطى الفرص للخريجين لاخذ الوقت الكافي في تطبيق ما درسوه بحيث يتخرج الطالب وهو قادر على المنافسة على الوظائف المطلوبة في سوق العمل.
5. رغبة الكثير من طالبي العمل في العمل برواتب مرتفعة مع عدم وجود الخبرة الكافية التي تساوي الراتب المرغوب فيه.
6. اقفال بعض الشركات الكبيرة ودمج البعض واحلال البعض مما أدى الى وجود بطالة كبيرة متعلمة ومؤهلة تبحث عن أقل الفرص لانتهازها.
7. مواصفات اغلب الوظائف الشاغرة تتطلب خبرة طويلة في العمل ولا ينظر لغير ذوي الخبرة.
8. اغلب الوظائف المتاحة اجورها تذهب للمواصلات حيث ان المواصلات في الوضع الحالي تحتاج الى راتب منفصل.
9. طريقة صياغة السير الذاتية تؤدي الى عدم رغبة رب العمل بالاستقطاب وهذي سنذكر بعض التنبيهات التي يجب اخذها في الاعتبار وهي:
أ. لا يحبذ وضع صورة المتقدم في السيرة الذاتية لأنها قد تكون سببا في رفض استقطابه حيث ان بعض الدول الغربية تعتبر وضع الصورة في السيرة الذاتية تشجع على العنصرية ولا يخفى على الجميع ان حضارتنا العربية قد تأثرت كثيرا بحضارة الغرب وأيضا كثير من طالبي التوظيف غير عرب. وقد يستغرب الكثير من هذه النقطة ولكن عدم وضع الصورة افضل من وضعها ولك الخيار في ذلك ولكنني احدثك عن تجربة وخبرة فخذها ولا تتعجب.
ب. وضع الخبرات السابقة مع ذكر فترة العمل لكل خبرة وتاريخ الالتحاق بالعمل وذكر اسم المنشأة.
ت. كتابة المهام بشكل واضح للوظيفة التي تقلدها المتقدم بشكل واضح مثال ذلك:
(احضار ثلاثة عروض أسعار لطلب المشتريات الذي لا يتجاوز 100.000 ريال يمني ورفعها بالنموذج والمرفقات) فلذا يجب كتابة جميع المهام التي عملت بها بشكل مبسط ومختصر وواضح.
ث. اهتم بشكل السيرة الذاتية ولا تمزج فيها الألوان وتجعلها مزخرفة فالسيرة الذاتية الرسمية اكثر قبولا من غيرها.
ج. اكتب اعلى مؤهل لك ولا تتطرق لغيره فان كنت قد حصلت على البكالوريوس فلا داعي لكتابة الثانوية العامة وان كنت حصلت على الماجيستير فلا داعي لكتابة البكالوريوس الا في حالة ان التخصص مختلف فمثلا ان كان لديك بكالوريوس تقنية معلومات وماجيستير إدارة اعمال فلابد ان تذكر المجالين ولكن في حالة المجالين مختلفين اختلاف شديد فاذكر المجال المناسب للوظيفة المقدم لها فقط مثال ذلك (بكالوريوس هندسة نفطية ولديه دبلوم فنون جميلة) فالأفضل ذكر التخصص المناسب للوظيفة فقط ولا داعي لكتابة التخصصين في وقت واحد.
ح. اجعل معلوماتك الشخصية كالاسم والعمل والسكن والعمر وغيرها بارزه في الورقة الأولى مع المؤهل والخبرات وان اتسعت الورقة اذكر المهارات واجعل المهام تلي هذه الثلاث الأشياء.
خ. افصل بين الخبرات والتدريب والتأهيل فلا تعتبر الدورات خبرة .
د. احرص ان لا توجد أخطاء املائية في السيرة الذاتية فهذه لوحدها قد تتسبب في رفضك فسيرتك الذاتية تعكس عن شخصيتك بالانضباط والاتقان والتدقيق.
ذ. حاول ان ترقمن سيرتك الذاتية فان كنت تعمل في المشتريات أكتب (المشاركة في عدد 20 لجنة فتح مضاريف للمناقصات او المزايدات) وان كنت في الحسابات فاكتب (المشاركة في اقفال حسابات عدد 10 شركات للسنة المالية 2020-2021 أو اعداد عدد 5 موازنات لشركات تجارية وتذكر الشركات وان لم تستطع فاذكر الرقم فقط) وان كنت في الموارد البشرية اكتب (توظيف عدد 50 موظف خلال الفترة وتذكر الفترة او تنفيذ عدد 50 دورة تدريبية في المجال التجاري والمالي) وان كنت في الإيرادات فاكتب (توريد مبلغ 1.000.000.000 من عدد 5 منشئات خدمية خلال الفترة واذكرها ايضا) المهم أن تبدأ برقمنة سيرتك الذاتية كيف ما كانت وظيفتك او خبرتك وان كان ذلك صعبا حاليا فاجتهد ان تبدأ حياتك الرقمية من اليوم فانت مجتهد وأهل لان تتقلد وظيفة تليق باجتهادك

فابدأ برقمنة حتى خطوات دراستك او مواد الدراسة فتذكر مثلا دراسة 24 دورة في مجال كيت وكيت و انت أصلا قد درست جزء منها في فترة الدراسة من ورشات العمل والتطبيق والنزول الذي كانت تتطلبه دراستك الجامعية او حتى الثانوية فتستطيع ان تجعل حياتك بالأرقام.

ر. اجتهد في اخذ الخبرة ولا تنظر الى المقابل المالي فانت في بداية العمل مستفيد وتأخذ الخبرة فهذه الخبرة ستؤهلك الى عمل افضل.

ز. احرص ان تتكلم على تفاصيل الراتب قبل العمل فانك ان اهملت هذا الجانب فستعاني كثيرا بعده وقد يؤدي بك الى ترك العمل فاعلم ان رزقك من عند الله فلا ترض بالقليل بالذات وان كان لديك خبرة ولكن ارض بها ان لم تكن لك خبرة ولا تتجاوز فترة الخبرة السنتان.

س. ركز في السيرة الذاتية على متطلبات الوظيفة فلا تجعل سيرتك الذاتية مرتكزة على الموارد البشرية و انت مقدم على وظيفة حسابات ولا تجعلها مرتكزة على الحسابات و انت مقدم على وظيفة مشتريات ومخازن، اجعلها ترتكز على تفاصيل الوظيفة التي قدمت اليها واجعل الكلام الخاص بالوظيفة المقدم اليها بارزا في مكان الخبرات .

ش. اجتهد بان تجعل سيرتك الذاتية لا تتجاوز الوجهين فالاسهاب يشعر بالملل.

ص. اكتب ارقام مسؤوليك المباشرين في السيرة الذاتية واسماءهم ومسمياتهم الوظيفية كمراجع للشركات المتقدم لها بحيث يسألوا عليك عندهم.

كل هذا يدل على ان من أسباب عدم القبول هي أسباب أساسها عدم الصياغة الصحيحة للسيرة الذاتية .

وبالعودة الى أساس الموضوع وهو تسكين الموظف في مجال لا يستطيع الإنتاج به -وكثير من الناس كذلك -فلو اتيحت لهم الفرص ان يعملوا في المجالات التي يحبونها – طبعا في حالة الدخل المماثل او الاعلى- لأبدعوا وخدموا البشرية في كل مجالات العمل فمن وظائف إدارة الموارد البشرية ليست فقط التوظيف ولكن أيضا اكتشاف المواهب والبحث والتنقيب عنها كما قال القائل (موظف الموارد البشرية هو مثل منقب الذهب) الذي يبحث عنه ويجتهد ويستعين بالوسائل الكثيرة للوصول اليه، والكادر البشري هو أساس استثمار أي منشأة وليست الأصول الثابتة ولكن الأساس هو الكادر البشري الذي يحتم على جميع ارباب العمل الاهتمام به وتفعيل دور التدوير الوظيفي الذي تكون مخرجاته مذهلة في حالة اتباع ارباب العمل للأسس والقوانين المتبعة في التدوير ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. التدوير يكشف المهارات والميول الوظيفي للموظفين فكم من موظف يزداد انتاجه ونموه عند التدوير.
2. التجديد في بيئة العمل يخرج الموظفين من الشعور بالروتين اليومي ويحفز عندهم روح التعلم والتجديد.
3. انتاج موظف مؤسسي ملم بكل تفاصيل العمل فهو كمثل القائل (أينما وقع نفع) وهذا من متطلبات العمل المؤسسي وهو يقع على كاهل إدارة الموارد البشرية بتدريب الصف الثاني لكل الوظائف الحيوية والاساسية.
4. تقليل المخاطر التشغيلية فالتدوير ينشيء عند الموظف الاعتماد على مهاراته وليس على محسوبياته.

وطبعا يجب ان يكون التدوير مبني على أسس ومفاهيم لا تضر بالعمل المؤسسي فلا يعقل ان يتم تدوير موظف ذو كفاءة عالية في عمله -ولا يوجد بديل له في ادارته - تدويره وتعطيل العمل بحجة التدوير فدفع المفاسد أولى من جلب المصالح.

أخيرا انصح نفسي وجميع من يعمل في مجال الموارد البشرية أن يهتم بكل المكالمات والسير الذاتية التي تصل اليه فكثير من المكالمات والسير الذاتية التي تصل الينا يتم تجاهلها بسبب عدم التقديم الصحيح لها فلو فتح مديرو الموارد البشرية الفرصة في اخذ ملفات المتقدمين يدا بيد لاحتاجوا الى سيارة نقل وراءهم تقل الملفات المقدمة ولكن طرق التقديم للشركات الكبيرة معروفة وسهله وهي عن طريق منصات التوظيف الخاصة بهذه الشركات فغالبا يتم اهمال الملفات التي تسلم باليد ولا يدل ذلك على الإهمال ولكن قد وضعت الشركات طريقة للتقديم بسبب فقدان الملفات وصعوبة الوصول اليها حين الطلب ولأحتاج ارباب العمل موظف خاص لإدخال ملفات المتقدمين يدا بيد ولأحتاج أيضا من يقوم على ترتيبها وارشفتها وكل هذا يكلف المنشأة الكثير ولا تكون المخرجات جيدة او ترتقي امام المجهود المبذول لها فاضل طريقة للمتقدمين هي اتباع سياسات الشركة المتقدم لها.

وقبل ان اختم انبه على فترة التجربة التي يعطيها القانون لأرباب العمل كفترة تجربة تبين مستوى كفاءة المتقدمين فهذه الفترة كافية لمعرفة أداء المتقدمين وهي أيضا فترة يحق لرب العمل انهاء خدمة الموظف بسبب عدم جدارته و انا اركز على هذه النقطة فكثير من ارباب العمل يتخوفون من الاستغناء حين لا يثبت الموظف جدارته ويجعلون الموظف يستمر في العمل فيتقهقر مستوى العمل وتتذمر الإدارة من هذا الموظف بسبب سوء عملة وعدم اتقانه فلذا يجب الحسم في هذه الفترة وعدم المجاملة والتخلص من من هو ليس اهل للوظيفة فان طغت المجاملة في هذه الفترة فزوال الشركة اصبح وشيكا فلا يوجد مجاملات في العمل الوظيفي و انما يقيم الناس هو اداءهم وارقامهم التي حصلوا عليها من انجازاتهم و انتاجاتهم واداءهم ولا نغفل العاطفة لأننا بشر ولكن بنسب معقولة لا تؤثر على العمل بحيث لا ضرر ولا ضرار فان تعاملنا مع الموظفين بالأرقام سنتحول الى آلات ولن نجد الرحمة والشفقة والإنسانية في قلوبنا فالمطلوب من موظفي الموارد البشرية الرفق مع المتابعة والتقييم. وكما بدأنا نعود الى أساس موضوعنا وهو أن البشرية تبدع اذا وجدت البيئة المناسبة للإبداع والعطاء.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

إندونيسيا..
الخروج من رحمة تقلبات النفط إلى التنويع الاقتصادي

د/ سامي محمد قاسم
- رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

ينما يعاني الاقتصاد العالمي بسبب الحرب في أوكرانيا وأزمات الغذاء والطاقة، ظهرت إندونيسيا كدولة تحلق خارج السرب، متباهية بنمو اقتصادها في ظل فترة من الاستقرار السياسي.

خلال السنوات الخمس الماضية استطاع الاقتصاد الإندونيسي أن يحتل المكانة الأولى كأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، والرابع آسيويا بعد كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويحتل المركز السادس عشر على المستوى العالمي، وذلك بفضل التطور الكبير الذى شمل مختلف القطاعات الاقتصادية، فتمكن من القضاء على البيروقراطية، و اقتلاع الفساد، وتحقيق مستوى متقدم من الشفافية، والتحول من الاقتصاد الريعى المعتمد على تصدير الموارد الطبيعية كالأخشاب والنفط والمعادن إلى اقتصاد يرتكز على الصناعة المتطورة والخدمات اللوجستية والتقنية الرقمية.

وقفز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.4 في المئة، على أساس سنوي، في الربع الثاني متجاوزا التوقعات، كما أن معدل التضخم في إندونيسيا البالغ 4.7 في المئة هو من بين الأقل في العالم، والعملة المحلية - الروبية - من أفضل العملات أداء هذا العام في آسيا وكذا حال البورصة.

وفيما يتعلق بالصادرات الإندونيسية، فقد ارتفعت الشهر الحالي بنسبة 30.2 في المئة على أساس سنوي، وبلغت الشهر الماضي 27.9 مليار دولار.

إندونيسيا هي أكبر اقتصاد في منطقة جنوب شرق آسيا وأحد أكثر البلدان تنوعاً في العالم سواء من حيث تنوعها البيولوجي أو تنوعها الثقافي، ويقول المستثمرون إن الاستقرار السياسي ساعد الاقتصاد

إن ما تزخر به إندونيسيا من موارد وثروات بشرية ومادية لم يغنها عن السعي الى التخلص من نظامها الاقتصادي الريعي فكان من اولويات سياستها الاقتصادية تحقيق التنمية وبلوغ التنويع الاقتصادي؛ وبالفعل استطاعت اندونيسيا أن تنتقل من دولة مصدرة للمواد الأولية إلى واحدة من أكبر الاقتصاديات الصاعدة وأكثرها تنوعا ومناعة في مواجهة الازمات الاقتصادية، ولاتزال اندونيسيا تسعى الى تعزيز هذه المكاسب من خلال مشروع لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية 2011/2025 بوصفه جزء من مشروع تنموي وطني متكامل، كما عمدت الى مصاحبة المشروع باستراتيجية دبلوماسية متناسقة في خدمة الأهداف الاقتصادية وعلى راسها التنويع الاقتصادي.

عانى الاقتصاد الإندونيسي من تقلبات شديدة خلال فترة معينة من مراحل نموه، و انتقلت إندونيسيا من دولة فقيرة إلى دولة متوسطة الدخل، وفي كل مرحلة من مراحل نموه أثر ملموس على التنمية الاقتصادية في هذا البلد.

تقع إندونيسيا في جنوب شرق آسيا تحدها من الشمال ماليزيا وغينيا الجديدة وشرقا تيمور الشرقية، وتعد أكبر أرخبيل يجري في العالم إذ تضم 17508 جزيرة بمساحة 1919440 كم 2 يعيش سكانها فيما يقارب 6000جزيرة فقط. و تعتبر من بين أكبر الدول ازدحاما في العالم، حيث إجمالي عدد سكانها حوالي 250 مليون نسمة، وتحتل المرتبة الأولى إسلاميا والرابعة عالميا من حيث تعدادها السكاني.

ومن الاحتلال الهولندي إلى الاحتلال الياباني، استمر استنزاف ثروات البلاد والتي لم يتحقق لها الاستقلال إلا بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، في 17

أوت 1945 وفي هذا التاريخ تم إعلان قيام حكومة إندونيسية برئاسة أحمد سوكارنو. خلال هذه الفترة، لم تشهد البلاد أي ازدهر اقتصادي وذلك بسبب الممارسات الشيوعية والسياسات التعسفية التي عرفها النظام الحاكم في تلك الفترة، في ثورة سبتمبر 1965 ، تدخل الجيش للقضاء عليها وكانت تلك بداية تدخل الجيش في الشؤون السياسية وبروز سوهارتو والذي كان وزير للدفاع آنذاك، بعد إجباره لسوكارنو للتنازل عن السلطة، استطاع سوهارتو تولى الحكم سنة 1968 م، وقام بتشكيل مناخ سياسي و اقتصادي ذي سند عسكري مختلف تماما عن سابقه، حيث قام سوهارتو بتطوير برنامج اقتصادي كبير، وحققت إندونيسيا خلاله ازدهارا اقتصاديا كبير، وأصبحت على إثره من إحدى النمور الآسيوية، و اقتربت من قائمة الدول الصناعية الكبرى، ولكن بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العنيفة التي عصفت بإندونيسيا وبدول الشرق الآسيوي عام 1997 م، وجهت انتقادات كثيرة إلى سوهارتو ومنها اتهامه بالفساد ونهب الثروات، حيث قدرت ثروته ما يقارب 80 مليار دولار، وكان شريكا أو مالكا لأكثر من 80 شركة عملاقة.

بفضل عائدات الثروة النفطية المكتشفة حديثا، جمعت إندونيسيا بين التصنيع بهدف إحلال الواردات والتركيز على التنمية الزراعية والريفية.وأدت استراتيجية النمو المتوازن هذه إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، وإلى الحد من البطالة وزيادة الأجور الحقيقية. في منتصف الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط تتراجع، تحولت إندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، جاذبة القوى العاملة الفائضة من الزراعة للعمل في الصناعة لقاء أجور أفضل.

في فترة التسعينات ولتجنب التكاليف المرتبطة بأوجه الحماية، أسست إندونيسيا وبعض بلدان شرق آسيا مناطق تجهيز للصادرات وأنظمة استرداد الرسوم الجمركية، وهذه جميعها تتطلب جهاز إداريا عالي الكفاءة. وعندما شعرت بلدان أنها تفتقر إلى هذه القدرة، لجأت إلى نهج غير

تقليدية، فلفترة معينة خصخصت إندونيسيا حتى الإدارة الجمركية وبعد إن جازت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 ، اصبحت إندونيسيا في موقع بارز من حيث الإدارة الفعالة للصادرات من السلع.

عام 1997 تعرض الاقتصاد الإندونيسي لهزة عنيفة ضمن الأزمة الاقتصادية التى شملت مجموعة دول «آسيان»، ثم كانت الأزمة النفطية حيث كانت اندونيسيا فى تلك الفترة أحد الأعضاء فى منظمة «أوبك» ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على عائدات النفط، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجى لما يقارب 138 مليار دولار، وارتفاع نسبة التضخم إلى 60%، ووقع ربع السكان تحت خط الفقر.

استطاعت الحكومة أن تمتص تلك الصدمة الاقتصادية، وتعيد هيكلة الاقتصاد الإندونيسي من خلال عدد من الإجراءات، كان أهمها إصلاح المنظومة المصرفية بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية فى هذا القطاع، واستقلال المصرف المركزي، وتبنى خطة اقتصادية للفترة من 2005 إلى 2011، وضع فى أولوياتها تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهيكلة قطاع الموارد الطبيعية، وإحداث ثورة فى القطاع الإداري للدولة، وتحرير قطاع الاستثمار من القيود، والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

لم يشكل ارتفاع عدد السكان فى إندونيسيا البالغ عددهم 247 مليون نسمة عائقا أمام عملية التنمية الإقتصادية الإندونيسية، بل استفادت الحكومات المتعاقبة من عدد السكان الكبير فى صناعة سوق محلية ضخمة لزيادة دوران حركة رأس المال وحماية المنتجات الإندونيسية من تبعات الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستفادة من الكثافة السكانية كقوة بشرية فاعلة فى الاقتصاد الإندونيسي.

كذلك فإنه من عوامل نجاح تجربة اندونيسيا فى التنمية هو عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجى إلا فى حالات محدودة، وللضرورة الاقتصادية عند الحاجة إلى زيادة الثقة الدولية فى الاقتصاد الإندونيسي، وكان تشجيع الاستثمارات الخارجية، وجذب الشركات الكبرى إلى السوق الإندونيسية هو العامل المحفز لنمو الاقتصاد الإندونيسي بشكل كبير.

■ الدروس المستفادة من التجربة الاندونيسية:

1- التعرض للازمات لا يعني الانهيار ولكن يتطلب البحث عن حلول ابداعية للنهوض والاستمرار.

2- التنويع الاقتصادي هو خيار للتنمية المستدامة وليس اضطرار نتيجة لظروف اقتصادية.

3- لا بد من تطوير وتنويع وزيادة الموارد بشكل مستمر حتى في ظل توفر ثروة معدنية ضخمة .

4- التصنيع من أجل التصدير كان ولا زال طريق للنمو وتعزيز الرفاهية الاقتصادية.

5- لا تنمية بدون استقرار سياسي.

إلى من يهمه الأمر:

أنقذوا مؤسسة مياه عدن من الانهيار

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

الماء هو أحد أهم الموارد على وجه الأرض، وهو ثروة لا تقدر بثمن فهو وسيلة أساسية للحفاظ على الحياة، فيما يتعلق بصحة الإنسان، فإن تو افر المياه النظيفة والصرف الصحي الجيد يساعد الاقتصادات والمجتمعات على الازدهار، كما إن الحصول على المياه النظيفة حق إنساني.

■ حجم مشكلة المياه:

يقول عبد السلام ولد أحمد، المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إن عدد اليمنيين الذين يعانون شحاً شديداً في الوصول لموارد مائية صالحة للشرب وصل إلى أكثر من 20 مليونًا أي ما يعادل 80٪ من السكان، ويضيف سجل اليمن قبل الحرب أعلى معدل شح للمياه على مستوى العالم إذ يعاني أكثر من نصف السكان من الوصول لمياه نظيفة.

أما حاليا وبعد نشوب القتال منذ أواخر مارس من عام 2015م فالوضع اقترب من انهيار كامل.

إن أزمة نقص المياه تدفع البلاد دفعًا إلى شفا كارثة إنسانية كبيرة، وإذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة ستسقط البلاد في مزيد من الأزمات الإنسانية، فقد كان نصيب الفرد قبل الحرب من المياه سنوياً هو الأقل عالمياً بنحو 115 متراً مكعباً للفرد سنوياً وهو ما يعادل تقريباً 2% من المعدل العالمي أما في ظل الحرب يقدر نصيب الفرد بحوالي 55 متراً مكعباً سنوياً، وهذا ينطبق بشكل مباشر على حالة المياه في مدينة عدن التي تقول السلطات أنها عاصمة مؤقتة للدولة.

■ حجم مشكلة مياه عدن

خبراء الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان حذروا من تدهور أزمة المياه في البلاد ونحن نحذر من أزمة مياه قادمة في عدن، إن الضرورة تقتضي تحرك الدولة والمجتمع الدولي فورا لتأمين مياه الشرب المأمونة للعاصمة المؤقتة.

إن الأزمة الأكبر في عدن هي أن الآبار هي المصدر الوحيد للمياه وبسبب نقص موارد الطاقة تعجز مؤسسة المياه عن تشغيل محركات الطرمبات لضخ الماء منها فضلاً عن أن المياه تغور لأعماق أكثر سحقاً مع الزمن ويضطر الناس إلى حفر الآبار على نحو أعمق وبشكل عشوائي ضار بمخزون المياه الجوفية في محيط المدينة، وتلك الآبار غير المحميّة ما يعرّض السكّان إلى الأمراض المنقولة بالمياه من مثل الكوليرا وغيرها من الأمراض المسبّبة للإسهال.

■ وضع مؤسسة مياه عدن

رغم جهود المؤسسة العامة للمياه إلا أن المياه لاتصل إلى أغلب مناطق المحافظة بسبب تضرر شبكة التوزيع في الحرب وبسبب الإهمال التي تعرضت له لسنوات طويلة حيث أعلنت المؤسسة في وقت سابق أنها عاجزة عن صيانة تجهيزاتها بسبب إفلاسها نتيجة تأخر سداد المشتركين لفواتير الاستهلاك وغياب أي دعم حكومي لحل مشاكل المؤسسة المتراكمة.

وبات الحصول على الماء في عدن أمرا صعبا يتطلب جهدا كبيرا في الكثير من الأحيان بل قد يصل الأمر في أحيان كثيرة إلى شراء الماء بأثمان باهظة فوق قدرة السكان.

وقد تعرضت شبكة المياه إلى أضرار بالغة أثناء الحرب، غير أن المؤسسة استمرت في تقديم الخدمة ولو بالحد الأدنى.

كل أحياء عدن تعاني من انقطاع المياه ويعتمد السكان على شراء مياه الصهاريج بثمن مرتفع لا يمكن للفقراء تحمله.

إن انقطاع المياه من أنبوب المؤسسة قد أصبح معتاد والذي يسبب متاعب كبيرة للسكان الفقراء يجعلهم يذهبون مسافات بعيدة لجلب المياه بأساليب ووسائل قديمة كانت قد اختفت منذ عقود من المدينة التي تسمى الآن عاصمة مؤقتة.

ومن مشاكل المؤسسة ضعف كمية المياه المتاحة و انقطاع التيار الكهربائي وتهالك وقدم شبكة المياه والصرف الصحي وتوسع مدينة عدن والتدفق الكبير للقادمين من الأرياف والنازحين بسبب الحرب واللاجئين القادمين من القرن الأفريقي إلى مدينة عدن، هذا إضافة إلى مشاكل إدارية وفنية ومالية حادة تشهدها المؤسسة ذاتها.

لم تعد مرافق المؤسسة تعمل بانتظام، فلا قراءات تتم لعدادات الاستهلاك ولا تسديد للفواتير وعند الذهاب لتسديد الفواتير عندما كانت تصدر من المؤسسة تجد عراقيل غير مبررة من موظفي المؤسسة ولا سباب غير معروفة كما إن بعض موظفي المؤسسة يتلاعب بالعدادات في عمل تخريبي يحرم المؤسسة من مواردها.

■ أسعار المياه في عدن

كل أحياء عدن تعاني من انقطاع المياه ويعتمد السكان على شراء مياه الصهاريج

بثمن جنوني لا يملكه الفقراء فعلى سبيل المثال تعاني مناطق بجانب حقول الآبار من انقطاع للمياه بشكل لافت تسد من خلال شراء مياه الصهاريج حيث يبلغ سعر ماء صهريج سعة ٤٠٠٠ لتر يكلف من 10 إلى 12 ألف ريال في مدينة الشعب التي تبعد أقل من 5 كيلو متر من البئر مصدر المياه في بئر أحمد مثلا.

■ مصادر المياه لعدن

لدى المؤسسة مصادر معدودة ومحدودة للمياه هي بئر ناصر وبئر أحمد المناصرة شمال عدن وهناك حقل الرواء في محافظة أبين وهي مصادر شبه كافية إذا ما تم استخدامها وصيانتها والحفاظ عليها وتوسعتها والاستثمار فيها بشكل مخطط ومدروس.

■ سبب الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك

يوجد عجز مائي متزايد حيث يحتاج سكان عدن إلى حوالي 240000 متر مكعب تقريبا بينما ما ينتج يبلغ حوالي من 450-150 متر مكعب فقط.

إن أهم مشاكل حقول المياه هي قلة المياه المغذية للحقول بسبب شحة الأمطار وبناء السدود في المرتفعات الجبلية الوسطى حيث يتم حجز كميات كبيرة من مياه السيول تحول دون الوصول لتغذية حقول مياه عدن.

كما تؤثر عمليات البناء العشوائي على مساحات كبيرة من حقول الآبار.

■ تلوث مياه عدن

تلوث حقول المياه بسبب الحفر العشوائي للآبار والزحف العمران على حقول مياه الشرب حيث يسبب عدد من الأمراض مثل الكوليرا والإسهال.

إن حفر الآبار دون ترخيص ودون حماية من التلوث يعرّض السكّان إلى الأمراض المنقولة بالمياه.

ولابد من التذكير إن التلوث عملية مستمرة من خلال التلوث المائي للحقول بسبب اختلاط مياه الصرف الصحي ومياه الآبار كما يبرز تلوث أوسع للمجرى المائي المغذي لحقول المياه.

■ أسعار المياه في عدن

نحاول هنا إيراد أسعار بعض أنواع المياه المباعة في مدينة عدن كالتالي:

أسعار المياه المعدنية سعة 75مللي لتر تتراوح من 200 - 300 ريال ومياه سكب كوثر عبوة 20 لتر يتراوح بين 300-200 ريال.

أما أسعار مياه مؤسسة عدن فقد ارتفعت منذ شهر نوفمبر عام 2022م بنسبه ٪120 مقارنة بالأسعار السابقة وأسعار مياه مؤسسة عدن تتدرج من:

- 0 إلى 5 متر مكعب سعر 93 ريال.
- من 6 إلى 10 متر مكعب سعر 78 ريال.
- من 11 إلى 20 متر مكعب سعر 93 ريال.
- من 21 إلى 30 متر مكعب سعر 110 ريال.
- أكثر من 30 متر مكعب سعر 180 ريال.

اما أسعار خزانات المياه فأسعارها تتراوح بين 10 ألف ريال إلى 36 ألف ريال اعتمادا على منطقة البيع.

إن أسعار المياه المباعة من المؤسسة متواضعة مقارنة بأنواع المياه الأخرى.

ومن الصعوبة الحكم على أسعار مياه المؤسسة دون معرفة تكاليف إنتاج المتر المكعب والتي نتوقع تخلف السعر عن التكاليف بشكل كبير جدا لأسباب عدة ليس هنا حيز متاح لاستعراضها.

■ معامل المياه المعدنية

ساعدة أزمة المياه وخاصة المياه الصالحة للشرب على انتشار معامل معالجة المياه بأعداد كبيرة من الصعوبة بمكان حصرها أما منتجات معامل تعبئة المياه التي تباع في عدن فهي كثيرة ومتنوعة وتأتي حتى من محافظات بعيدة، نأمل من الجهات المختصة تنظيم عمليات ترخيص تلك المعامل ومراقبة مدى التزامها بالمواصفات المتعارف عليها دوليا للمياه المعبأة، كما أن ضبط التسعيرة ومعرفة مصادر المياه المستخدمة ومدى ملاءمتها للاستهلاك الآدمي هي من مهام السلطات المختصة والذي نذكرهم بها عبر رسالتنا هذه.

■ حلول مقترحة لأزمة المياه في عدن

نتيجة عدم كفاية المياه المنتجة من الحقول مع استهلاك المياه للمواطنين تقوم المؤسسة بجدولة التموين في المديريات باستمرار وهي إجراءات مزعجة للمستهلكين ولابد من إيجاد حلول مستدامة وهنا نقترح بعض الحلول التي قد تسهم في حل تلك المشكلة التي لا تقبل التأجيل.

إن أهم مقترحات الحلول من وجهة نظرنا المتواضعة هي:

1. العمل على استقرار تشغيل الحقول بطاقتها الحالية بقدر الإمكان من خلال تشغيل جميع الآبار واستقرار التيار الكهربائي.
2. حفر آبار جديدة واستبداليه مع ملحقاتها لزيادة الانتاج وتعويض النقص الذي يحتاجه المواطن.
3. تأهيل خطوط الكهرباء المتهالكة من الشبكة العامة إلى حقول الآبار لانتظام التيار وضمان التشغيل المنتظم لأبار المياه.
4. حفر آبار جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية من المياه في مناطق وحقول جديدة.
5. انشاء خطوط كهرباء جديدة وكافية لتشغيل الآبار بشكل منتظم.
6. انشاء محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية و انشاء شبكة كبديل متاح أثناء توقف الكهرباء العامة.
7. حشد الدعم الدولي لتوفير مضخات لرفع المياه الجوفية تعمل بالطاقة الشمسية مع تطوير حلول مبتكرة لمشاكل حقول آبار المياه المزودة لعدن.
8. ضرورة توفر قاعدة بيانات صحيحة حول مؤسسة المياه تمكن المهتمين من اتخاذ قرارات الدعم والاستثمار في مجال المياه والصرف الصحي.
9. إعادة هيكلة المؤسسة وتمويلها من قبل القطاع الخاص والمانحين والدولة لتحديثها وتدريب الموظفين ومحاسبة المخلين.
10. إتاحة المجال للقطاع الخاص للاستثمار في انتاج وصناعة المياه و إتاحة لشركات القطاع الخاص للعمل كمنافس لمؤسسة المياه.
11. تقليص الفاقد من المياه بسبب قدم الشبكة من خلال تحديث شبكة النقل من الحقول إلى المدينة.
12. يمكن تطوير اقامة صناعة تكرير مياه البحر بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في المستقبل لتلبية جزء يعتد به من حاجات عدن والمحافظات المجاورة.

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان